

أول مرة

ثَلَاثُ رَسَائِلَ نَادِرَةِ

لِلْإِمَامِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيَسَ



تحقيق وتعليق:
لحسن بن عالجية



ثَلَاثُ رَسَائِلٍ نَادِرَةٍ لِلإِمَامِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسَ

تُنَشِّرُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ

- جُمْلَةٌ مِنَ الْأُمَادِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ
فِي خُرُوجِ الْإِمَامِ الْمُهَنْدِيِّ النَّظَرِ آخِرَ الزَّمَانِ.
- التَّأْيِينَ لِتَكْرِ التَّأْيِينَ.
- فَتْوَى فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ الْحُبْسِ لِشِدَّةِ الْاِخْتِيَاكِ.



تحقيق وتعليق:
لحسن بن عاجية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

رقم الإيداع القانوني 5677 - 2015 المكتبة الوطنية

ردمك 8 - 4469 - 0 - 9947 - 978

تم الطبع بمطابع:

دار الهدى

للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية من ب 193 عين مليلة - الجزائر

الهاتف: 032.44.92.00 / 032.44.95.47

الفاكس: 032.44.94.18

web: www.elhouda.com

e-mail: darelhouda@yahoo.fr

الإهداء

إلى تلميذ الإمام ابنه باديس: الشيخ محمد الصالح رمضان، الذي خدم شيخه حياً فكان أحد جنود حركته التعليمية والإصلاحية، وخدمه ميتاً فاعتنى بتراته جمعاً ونشراً، فكان بعون الله سبباً في اكتمال عيوننا بترات الإمام المجدد عبد الحميد به باديس.

والى عمنا العلامة عبد السلام به عبد الرحمن الشلطي، الذي نسق رسائل شيخه ابنه باديس، واحتفظ بها في وثائقه الخاصة، والتي نقدمها اليوم للقراء الكرام.

والى أمير شعراء الجزائر محمد العيد آل خليفة، المجمع على جلالة قدره، دورعه وزهره، وعلو مقامه، القائل في رثاء ابنه باديس:

لا تخش ضيعة ما تركت لنا شدى فالوارثون لما تركت كثير

اللهم أسكنهم منازل الصديقين (مع النبي) أنعم الله عليهم معه النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.





مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله حمداً يُوافي نِعَمَهُ، وَيَدْفَعُ نِقَمَهُ، وَيُكَافِيُ مَزِيدَهُ، حمداً كثيراً طيباً مُباركاً، ملأَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، وملأَ ما بينهما، وملأَ ما شئتَ من شيءٍ بعد، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَأَعَزَّ جُنْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَصَفِيُّهُ وَخَلِيلُهُ، بَلَغَ الرِّسَالَةَ وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، ﷺ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَصَحَابَتِهِ الطَّيِّبِينَ، وَسَلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فقد امتنَّ الله عزَّ وجلَّ عليَّ بتوفيقه في كتابة تَبَيَّنَ مَاتَعَ للإمام المجدِّد الشَّيْخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، أوردت فيه إجازاته ومَرْوِيَّاتِهِ وأَسَانِيدَهُ لكتب السُّنَّة ودواوين علوم الإسلام، وبفضل المولى جلَّ وعلا ظفرت بإجازتين مُقرَّتين جليلين أجازا الإمام ابن باديس بالقراءات السَّبع من طريق الشَّاطِبيَّة وغيث النَّفْع، أيام طلبه للعلم بجامعة الزَّيْتُونَة، فبذلت الجهد في تحقيقهما والتَّعليق عليهما، وهما قيد الطَّبع بحول الله وقوَّته.

ومنذ سنوات عثرت في وثائق عمِّي العلامة عبد السَّلام بن عبد الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِي رحمه الله على ثلاث رسائل نادرة للإمام المجدِّد عبد الحميد بن باديس رحمه الله.

الرَّسَالَةُ الْأُولَى: رسالة علمية ردَّ فيها الإمام ابن باديس على العلامة ابن خلدون - ومن نحا نحوه - فيما قيَّده عن مسألة ظهور الإمام المهدي، في الفصل الذي عقده في مقدِّمته وسماه: فصلٌ في أمرِ الفاطميِّ وما يذهبُ إليه النَّاسُ في شأنه، وكشف الغطاء عن ذلك.

الرَّسَالَةُ الثَّانِيَّةُ: رسالة نادرة في مشروعية تأبين الميت الصَّالح، آلفها سنة 1917م، ردَّ بها على من أنكر عليه تأبين الشَّيخ الطَّيِّب بن الشَّيخ الحسين - نثرًا ونظمًا - بمسجد زاوية آل الشَّيخ الحسين - ببلدة سيدي خليفة ولاية ميله -، واسند ابن باديس لهذه الرَّسالة عنوانًا مائعًا هو: التَّأْيِينُ لِمُنْكَرِ التَّأْيِينِ، ولا نعلم مَنْ افردَ مسألة تأبين الميت برسالة مستقلة سوى إمامنا ابن باديس رحمه الله.

الرَّسَالَةُ الثَّلَاثَةُ: فتوى في مسألة بيع الحُبْس لشدة الاحتياج، وهي النَّازِلَةُ التي سأله عنها الشَّيخ الفقيه مُحَمَّد بن أبي بكر العمراني. ونعتقد أنَّ لابن باديس فتاوى كثيرة، ولعلَّه قيَّد بعضها، ولا نستبعد وجود بعضها بمكتبته الخاصَّة، أو بخزائن بعض البيوتات العلميَّة، أو خزائن بعض الزَّوايا.

ورسالة الرَّد على ابن خلدون، وفتوى بيع الحُبْس لشدة الاحتياج، نسخهما تلميذه العلامة عبد السَّلام بن عبد الرَّحمن السُّلْطَانِي أَيَّام طلبة للعلم عند ابن باديس، وكان من خواصَّ طلبته، أمَّا رسالة التَّأْيِين لِمُنْكَرِ التَّأْيِين فلم يُذَكِّرْ اسمُ ناسخها، وقد عثرنا عليها في وثائق الشَّيخ عبد السَّلام السُّلْطَانِي، وهي مبتورة الآخر - تنقصها بعض الصَّفحات - وقد أمدَّنا الأستاذ أبو عبد الرَّحمن محمود الجزائري بنسخة كاملة من رسالة التَّأْيِين لِمُنْكَرِ التَّأْيِين، مصوَّرة، وهي من مقتنيات خزانة الشَّيخ نعيم النِّعيمي رحمه الله.

وبعد رحلتنا مع ابن باديس المُسند المُقَرَّء، ها نحن اليوم نعود لابن باديس المُحدَّث الفقيه، وسيكتشفُ القارئ الكريم أنَّ إمامنا كان له حظٌّ من الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّة، كما كان له حظٌّ وافرٌ من الصَّنَاعَةِ الْفَقْهِيَّة، ورسائل ابن باديس هذه تغلب عليها سِمَةُ الاختصار مع البيان الشَّافِ، ولولا

حركته التعليمية والإصلاحية التي ملأت دنياه، لألف بدائع في فنون العلم، إلا أنه رحمه الله اختار تأليف الرجال على تأليف الكتب، كما قال رحمه الله.

وبفضل الله جلّ وعلا، اجتهدت في إخراج وتحقيق هذه الرسائل النادرة لإمامنا وشيخ شيوخنا عبد الحميد بن باديس رحمه الله، فالحمد لله الذي شرفني بخدمة هذا الإمام الجليل، ولنا عودة أخرى بإذن الله للإمام الجزائر عبد الحميد بن باديس فَمَعِينُهُ لَا يَنْصُبُ.

لم أترجم للإمام ابن باديس في مقدمة هذا الكتاب، فترجمته معلومة، وقد ترجمت له ترجمة حافلة في مقدمة كتابي: الدرّ النقيس في أسانيد ومرويات الإمام عبد الحميد بن باديس.

فوفاء لحقّ الإمام المجدّد سيّدي عبد الحميد بن باديس رحمه الله، وإحياء لعلمه ونشراً لثرائه، أقدم للقراء الكرام هذه الآثار العلمية النادرة في حلّة قشبية، مضبوطة محقّقة، سائلا المولى جلّ جلاله أن ينفع بها أهل العلم وطلبته، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، إنّه سميع مجيب.

(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ) (180) (وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ) (181) (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (182).

• جُمْلَةٌ مِنَ الْأُمَادِ فِي الصَّحِيحَةِ

الَّتِي فِي خُرُوجِ الْإِمَامِ

الْمُهَدِّيِّ الْمُتَنَزِّلِ آخِرَ الزَّمَانِ.



وصف المخطوطة

عدد صفحات المخطوطة: 4 صفحات، مقياس: 22 / 17 سم، في كل صفحة 22 كلمة في المتوسط، كُتِبَتْ بمدادٍ لونه بُنِّي، الخطُّ جيّد، استعمل النَّاسِخُ أوراقَ كُرَّاسٍ مدرسي.

النَّاسِخُ: عَمَّنَا الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِي، تلميذ المؤلف - ابن باديس -.

مصدرها: وثائق الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ السُّلْطَانِي رحمه الله.

ونسبة المخطوطة للشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسٍ أَمْرٌ لَا رَيْبَ فِيهِ، فَقَدْ نَسَخَهَا تَلْمِيزُهُ الشَّيْخَ عَبْدَ السَّلَامِ السُّلْطَانِي كَمَا نَسَخَ غَيْرَهَا مِنْ رِسَالِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ، وَبَعْضُ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي أَمْلَاهَا عَلَى طَلِبَتِهِ، وَلِلْعَلْمِ فَقَدْ لَازَمَ الشَّيْخُ عَبْدَ السَّلَامِ شَيْخَهُ ابْنَ بَادِيسٍ 5 سنوات.

صَدَّرَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ السُّلْطَانِي الرِّسَالََةَ بِقَوْلِهِ: قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْهَمَامُ، الْبَحْرُ الْلَاظِفُ بِالذُّرِّ النَّفِيسِ، وَلِي نَعْمَتَنَا سَيِّدِي عَيْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسٍ، حَفَظَهُ وَنَفَعَنَا بِعُلُومِهِ، وَاجِبُ الْحَمْدِ وَالتَّقْدِيرِ. وَوَرَدَ فِي نِهَايَةِ الرِّسَالََةِ: حَرَّرْتُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ 1339. قَالَهُ وَكَتَبَهُ ابْنُ بَادِيسٍ لَطْفُ اللَّهِ بِهِ، آمِينَ. تَمَّتْ عَلَى يَدِ نَاسِخِهَا عَبْدُ السَّلَامِ السُّلْطَانِي.

عنوان الرِّسَالََةِ: لَمْ يَذْكَرِ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ عُنْوَانًا لِرِّسَالَتِهِ، أَمَّا الْعُنْوَانُ الَّذِي اثْبَتْنَاهُ فَقَدْ اقْتَبَسْنَاهُ مِمَّا وَرَدَ فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ بَادِيسٍ لِرِّسَالَتِهِ.

قُمْتُ بِضَبْطِ النَّصِّ وَفَقِ الْقَوَاعِدِ الْإِمْلَائِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، وَقُمْتُ بِتَخْرِيجِ جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي رِّسَالَتِهِ،

أو أشار إليها، ولم أنقل أقوال أهل العلم في بيان حال رجال أسانيد الأحاديث أو عِلَلِهَا.

واجتهدت في عَزْوِ جُلِّ أقوال أهل العلم التي وردت في الرسالة إلى مصادرهما، وترجمت لبعض الأعلام المذكورين في الرسالة، وفي نهاية الرسالة اثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في تحقيق هذه الرسالة.

والحمد لله الذي بحمده نتم الصالحات.

بسم الله الرحمن الرحيم
 وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

قال الشيخ الامام اعلم العالم المصطفى الميرزا محمد باقر
ولم يبق من هذه الكتب الا نسخة واحدة في مكتبة
وتقع في اية قاهرة ورجاء الحمد والتوفيق

[illegible][illegible]

الصفحة الأولى من مخطوطة:

جملة من الأحاديث الصحيحة الثابتة في خروج الإمام المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم وهذه نصوري البشيرة على ذلك الذي الله
 تعالى عنكم قال الامام ابو العز ولا خلاف ان لا يسبكو ما ليس المصنف المتقدم قال الامام
 الرافعي الحديث بعد ما سرد احاديثه وهذه اخبار الصبيحة مشهورة قد اخرجها
 هذا الخليفة الصالح به اخر الزمان وهو مشهور ان لم يوجد من كانت فيه تلك الصفات
 التي قد تضمنتها تلك الاحاديث نقل هذه النصوص على هذه الامامية التي
 والنسب يسمى في نشر حديثها على جميع مسلم واخرها - وقال الامام سعد الدين
 في اخر المقامات خاتمة قد وردت الاحاديث الصبيحة في شهر ربيع ما ولد بالكم
 الزهرار رضي الله تعالى عنها ببلد الدرق في سنة ثمان وثلثمائة من اجرامها من اجرامها
 وقال في الفتح مذهب العلماء ان الامام ما دار من ولد بالكمه رضي الله عنها
 خلفه الله تعالى متى نشأ ويبحثه نصره لدينه الا ولو تبعت نصوري على الحال الكلام
 ولكن فيما ذكره من كلام هؤلاء الائمة الا كلامه بغير يدك وانفس
 معك وكفى على بيضة ما امرك ولا تغفر مع المصنفين والله وبي القوم صبيحة
 المصنفين واحمد لله رب العالمين ختم ربه في ثلاث ايام من الاضطرار من اجرامها
 المصنفين من عام وسمي عالم وكتبه الفقير العجيب ابن باديس الذي له
 كنه في يدنا هذه تحية الصالحين

الصفحة الأخيرة من مخطوطة:

جملة من الأحاديث الصبيحة الثابتة في خروج المهدي

جملة من الأحاديث الصحيحة الثابتة في خروج

الإمام المهدي المنتظر آخر الزمان

للإمام العلامة عبد الحميد بن باديس

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد: فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة الثابتة في خروج الإمام المهدي المنتظر آخر الزمان، دفعت بها في صدر من زعم أنه لم يصح فيه حديث، مُغْتَرًّا بما أطال به ابن خلدون⁽¹⁾. وخدمت بها العلم، وتقربت بها إلى الله تعالى، ونبيّه عليه الصلاة والسلام.

الحديث الأول: رَوَى مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ كُنَّا عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: يُوشِكُ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنْ لَا يُجَبَى إِلَيْهِمْ قَفِيرٌ وَلَا دِرْهَمٌ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ: مِنْ قِبَلِ الْعَجَمِ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: يُوشِكُ أَهْلُ الشَّامِ أَنْ لَا يُجَبَى إِلَيْهِمْ دِينَارٌ وَلَا مُدٌّ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ: مِنْ قِبَلِ الرُّومِ، ثُمَّ سَكَتَ هُنَيْئَةً، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - (يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْثِي الْمَالَ حَثْيًا لَا بَعْدَهُ عَدًّا). قَالَ: قُلْتُ: لِأَبِي نَضْرَةَ وَأَبِي الْعَلَاءِ: أَتَرَيَانِ أَنَّهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَا: لَا⁽²⁾.

(1) أنظر النظر ومقدمة ابن خلدون: فصل في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك: 218 إلى 230.

(2) أخرجه الإمام مسلم قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي نُفَيْرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ كُنَّا عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: يُوشِكُ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنْ لَا يُجَبَى إِلَيْهِمْ قَفِيرٌ وَلَا دِرْهَمٌ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ: مِنْ قِبَلِ الْعَجَمِ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: يُوشِكُ أَهْلُ الشَّامِ أَنْ لَا يُجَبَى إِلَيْهِمْ دِينَارٌ وَلَا مُدٌّ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ: مِنْ قِبَلِ الرُّومِ، ثُمَّ سَكَتَ هُنَيْئَةً، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - (يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْثِي الْمَالَ حَثْيًا لَا بَعْدَهُ عَدًّا). قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي نَضْرَةَ وَأَبِي الْعَلَاءِ: أَتَرَيَانِ أَنَّهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَا: لَا. مسلم حديث رقم: 7400 صحيح ابن حبان بنحوه بن أبي حنيفة رقم: 6682.

وَرَوَى أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مِنْ خُلَفَائِكُمْ خَلِيفَةٌ يَحْتَوِ الْمَالَ حَتَّى لَا يَعُدَّهُ
عَدًّا) ⁽¹⁾.

وَرَوَى أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ وَجَابِرِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ خَلِيفَةٌ يُقَسِّمُ
الْمَالَ وَلَا يَعُدُّهُ) ⁽²⁾.

قُلْتُ: صَدَقَ أَبُو نُضْرَةَ وَأَبُو الْعَلَاءِ، لَيْسَ هَذَا الْخَلِيفَةُ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ لَوْ جَهِتَ:

الأول: أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ، وَالتَّارِيخُ صَدَقَ شَاهِدٌ.

والثاني: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْأُمَّةِ، بَلْ كَانَ فِي صَدْرِهَا، وَكَمَا لَمْ
يَصْدُقْ هَذَا الْوَصْفُ عَلَيْهِ، لَمْ يَصْدُقْ عَلَى غَيْرِهِ إِلَى هَذَا الْعَهْدِ، وَالْحَدِيثُ
حَقٌّ وَلَا بَدَّ مِنْ صِدْقِهِ، وَلَا زَالَ صَاحِبُهُ لَمْ يَظْهَرْ، فَهُوَ إِمَامٌ مُتَنَزِّهٌ، وَهُوَ
الْمَهْدِيُّ، كَمَا صَرَّحَ بِاسْمِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْآتِيَةِ بَعْدَهُ. قَالَ
الْإِمَامُ ابْنُ خَلْدُونَ: (وَأَحَادِيثُ مُسْلِمٍ لَمْ يَقَعْ فِيهَا ذِكْرُ الْمَهْدِيِّ، وَلَا
دَلِيلٌ يَقُومُ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ مِنْهَا) ⁽³⁾.

(1) - أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا نُصْرَةُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَنْدِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ
السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ - كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - (مِنْ خُلَفَائِكُمْ خَلِيفَةٌ يَحْتَوِ الْمَالَ حَتَّى لَا يَعُدَّهُ عَدًّا). وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حُجْرٍ (يَحْتَوِ الْمَالَ)
مُسْلِمٌ حَدِيثٌ رَقْمٌ: 7501

(2) - أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا هَيْدَةُ السَّعْدِيُّ عَنْ هَيْدَةَ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا
أَبِي حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - (يَكُونُ فِي
آخِرِ الزَّمَانِ خَلِيفَةٌ يُقَسِّمُ الْمَالَ وَلَا يَعُدُّهُ) مُسْلِمٌ حَدِيثٌ رَقْمٌ: 7502

قلت: أمّا عدم ذكره فيها باسمه، فنعم، لكنه ذكر فيها وصفاً لم ينطبق على من ظهر، وللزوم صدق الحديث لا بد من انطباقه على خليفة مستظّر، وأمّا عدم قيام الدليل على أنه المراد منها فلا، لأن الأحاديث الصحيحة الصريحة باسمه تدل على أنه المراد بها هنا، لأن صفاتها المبيّنة موافقة لما هنا، كقوله من طريق سليمان بن عبيد الآتية: (يُعْطَى الْمَالُ صِحَاحًا)، والأحاديث يُفسّر بعضها بعضاً.

الحديث الثاني: رَوَى الحاكم من طريق عوف الأعرابي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ (لا تقوم الساعة حتى تملأ الأرض جوراً وظلماً وعدواناً، ثم يخرج من أهل بيتي رجل يملأها قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وعدواناً)⁽¹⁾.

ورَوَى أيضاً من طريق سليمان بن عبيد عن أبي الصديق عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ (يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث ويخرج الأرض نباتها ويعطي المال صِحَاحًا وتكثر الماشية وتعظم الأمة يعيش سبعا أو ثمانياً)⁽²⁾ - يعني حججاً -.

(1) - أخرجه الحاكم في مستدركه: عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله ﷺ (لا تقوم الساعة حتى تملأ الأرض جوراً وظلماً وعدواناً، ثم يخرج من أهل بيتي من يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً) قال الإمام الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والحديث المفسر بذلك الطريق وطرق حديث عاصم عن زر عن عبد الله كلها صحيحة، على ما أسئلته في هذا الكتاب بالاحتجاج بأخبار عاصم بن أبي النجود، إذ هو إمام من أئمة المسلمين. ووافقه الإمام الأدهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم. المستدرک حديث رقم: 8847.

(2) - أخرجه الحاكم في مستدركه عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: (يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صِحَاحًا، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة. يعيش سبعا أو ثمانياً) يعني: حججاً.

وَرَوَى أَيضاً مِنْ طَرِيقِ أَسَدِ بْنِ مُوسَى الْمَلْقَبِ بِأَسَدِ السُّنَّةِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ أَبِي الصُّدَيْقِ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (تَمْلَأُ الْأَرْضُ جُورًا وَظُلْمًا فَيُخْرِجُ رَجُلٌ مِنْ عِثْرَتِي فَيَمْلِكُ سَبْعًا أَوْ تِسْعًا فَيَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا وَقِسْطًا كَمَا مُلِئْتُ جُورًا وَظُلْمًا)⁽¹⁾ ١- هـ، بنقل الإمام ابن خلدون في مقدمة تاريخه.

الكلام على رجال السند مُستمدًا من ميزان الذهبية، وتهذيب التهذيب لابن حجر، وخلاصة التهذيب للمصفي الخزرجي رحمهم الله. أبو سعيد الخدري: هو الصحابيُّ الشَّهيرُ.

أبو الصُّدَيْقِ النَّاجِي⁽²⁾: وثقة ابن معين، وابن حبان، وروى له السُّنة. عَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ⁽³⁾: الرَّاوي عن أبي الصُّدَيْقِ فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ، ثقةٌ رَوَى لَهُ السُّنَّةُ، فَصَحَّ السُّنَدُ الْأَوَّلُ صَحَّةً تَامَةً لَا مَطْعَنَ فِيهَا، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ ابْنُ خَلْدُونِ بِشَيْءٍ.

(1) - أخرج الحاكم في مستدركه عن حماد بن سلمة عن مطر وأبي هارون عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: (تَمْلَأُ الْأَرْضُ جُورًا وَظُلْمًا فَيُخْرِجُ رَجُلٌ مِنْ عِثْرَتِي) الحديث. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. المستدرک حديث رقم: 8852.

(2) - أبو الصديق الناجي: هو بكر بن عمرو وقيل ابن قيس، أبو الصديق البصري، روى عن ابن عمر، وأبي سعيد، وعائشة، قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة 108 هـ. تهذيب التهذيب 1/ 444 رقم 801. خلاصة تهذيب تهذيب الكمال 31.

(3) - عَوْفُ بْنُ أَبِي جَبِيلَةَ الْعَبْدِيُّ الْهَجَرِيُّ، أَبُو سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ الْمُرُوفُ بِالْأَعْرَابِيِّ، وَاسْمُ أَبِي جَبِيلَةَ بَنْدُوبِهِ، قَالَ الْأُذْهَبِيُّ: وَقَدْ وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ: ثَقَّةٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ صَالِحٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ ثَبَتٌ، وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ عَتَبَةَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ: كَانَ يُسَمَّى الصَّدُوقَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: كَانَ يُقَالُ لَهُ: عَوْفُ الصَّدُوقِ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثَقَّةً كَثُورَ الْحَدِيثِ، مَاتَ سَنَةَ 146 هـ. تهذيب التهذيب 8/ 143 رقم 5432. خلاصة تهذيب تهذيب الكمال 298. ميزان الإعتدال 3/ 305 رقم 6530 تحقيق محمد علي البجاوي.

سليمان بن عبيد⁽¹⁾: الرَّاوي عن أبي الصديق في الطريق الثاني، ذكره ابن حبان في الثقات ولم يرد أن أحدا تكلم فيه، فهو ثقة بتوثيق ابن حبان ولا معارض، وعدم تخريج السنّة لا يعدّ قادحا فيه، لأنّ الجرح لا يكون إلا بالنص عليه، فصَحَّ السند الثاني كذلك.

مطرُ الوراق⁽²⁾: الرَّاوي عن أبي الصديق في الطريق الثالث، ثقة روى له مسلم.

حمادُ بن سلمة⁽³⁾: الرَّاوي عن مطر، ثقة روى له مسلم.

(1) - سليمان بن عبيد الله الأنصاري، أبو أيوب الخطّاب الرقي، ذكره ابن حبان في الثقات، وسمع منه أبو حاتم وقال: صدوق ما رأيت إلا خيرا، وقال الثماني: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء، وذكره العجلي في الضعفاء. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: هو قديم الوفاة، ما روى عنه إلا الكبار مثل أبي حاتم، وسفيان، وحفص شيخه. تهذيب التهذيب 4 / 189 رقم 2686. خلاصة تهذيب التهذيب الكمال 153. ميزان الاعتدال 2 / 552 رقم 3494.

(2) - مطرُ بن طهمان الوراق، أبو رجاء الخرساني السلمي مولى علي، قال أبو طالب عن أحمد: كان يحيى بن سعيد يسمّيه حديثه عن عطاء، وقال عبد الله: قلت ليحيى بن معين: مطر، فقال: ضعيف في حديث عطاء، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: صالح، وقال أبو زرعة: صالح، ورأيتُه عن أنس مرسلة لم يسمع منه، وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه، فقال: هو صالح الحديث، أحب إلي من سليمان بن موسى، وكان أكبر أصحاب قتادة، وقال الثماني: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره البخاري في باب التجارة في البحر من الجامع. قال الذهبي: مطرُ من رجال مسلم، حسن الحديث. وقال العجلي في معرفة الثقات: بصري صدوق، وقال مرة لا بأس به، قيل له تابعي، قال: لا. تهذيب التهذيب 10 / 153 رقم 7008. خلاصة تهذيب التهذيب الكمال 378. ميزان الاعتدال 5 / 552 رقم 8592. معرفة الثقات 2 / 281 رقم 1736.

(3) حمادُ بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، قال أحمد في الحارثيين: ما منهما إلا ثقة، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وقال أبو طالب: حمادُ بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد وأصح حديثا، وقال ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت - البجلي - أثبت من حماد بن سلمة، وقال ابن المبارك: دخلت البصرة فما رأيت أحدا أشبه بمسالك الأول من حماد بن سلمة، وقال ابن حبان: كان من العباد المجاهدين الدؤبة في الأوقات، ولم ينصف من جانب حديثه، وقال وهيب بن خالد: كان حماد بن سلمة سيّدا وأعلما. توفي 167 هـ. تهذيب التهذيب 3 / 11 رقم 1574. خلاصة تهذيب التهذيب الكمال 92. ميزان الاعتدال 3 / 148 رقم 2286.

أَسَدُ بْنُ مُوسَى الْأُمَوِيُّ⁽¹⁾: الْمَلْقَبُ بِأَسَدِ السُّنَّةِ، الرَّأْيِيُّ عَنْ حَمَّادٍ ثِقَّةً، وَثِقَّةُ ابْنِ قَانَعٍ، وَالْعِجْلِيُّ، وَالْبَزَّازُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مَشْهُورُ الْحَدِيثِ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي صَحِيحِهِ، وَاحْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: مَا عَلِمْتُ بِهِ بِأَسًا، وَتَضَعِيفُ ابْنِ حَزْمٍ لَهُ مَرْدُودٌ.

قلت: وَإِنَّمَا كَانَ مَرْدُودًا لِأَنَّهُ جَرَّحَ بِدُونِ بَيَانٍ مُقَابِلَ لَتَوْثِيقِ جَمَاعَةٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَّةٌ لَوْ لَمْ يَضَعِّفْ كَانَ خَيْرًا، فَقَدْ وَثَّقَهُ كَمَا تَرَى، وَانْتِقَادُ تَضَعِيفِهِ لَا يُزِيلُهُ عَنْ دَرَجَةِ الثَّقَةِ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ: ثِقَّةٌ حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مُنْكَرَةٍ، فَأَحْسَبُ الْآفَةَ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مَنَازِلِهِ، فَإِنَّهُ صَحَّ بِمَعْنَى حَدِيثِهِ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ: مِنْ طَرِيقِ عَوْفٍ، وَطَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ السَّابِقَتَيْنِ، فَبَاكَتْ صِحَّةُ هَذَا السَّنَدِ الثَّلَاثِ كَسَابِقِيهِ.

الحديث الثالث: رَوَى التِّرْمِذِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْعَطَّارُ نَافِئُ بْنُ عُمَيْيَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي)⁽²⁾.

(1) - أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي، يُقَبُّ بِأَسَدِ السُّنَّةِ. قَالَ الْإِمَامُ الْعِجْلِيُّ: أَسَدُ بْنُ مُوسَى مِصْرِي ثِقَّةٌ وَكَانَ صَاحِبَ سُنَّةٍ. صَاحِبُ الْمُسْنَدِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مَشْهُورُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَّةٌ، وَلَوْ لَمْ يَصْنَفْ كَانَ خَيْرًا لَهُ. وَقَالَ ابْنُ قَانَعٍ وَالْعِجْلِيُّ وَالْبَزَّازُ: ثِقَّةٌ، زَادَ الْعِجْلِيُّ: صَاحِبُ سُنَّةٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مُنْكَرَةٍ، وَأَحْسَبُ الْآفَةَ مِنْ غَيْرِهِ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: ضَعِيفٌ، قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: وَهَذَا تَضَعِيفُ مَرْدُودٌ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ 1 / 236 رَقْم 438. خُلَاصَةُ تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ التَّكْمَالِ 31. مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ 1 / 207 رَقْم 815. مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ لِلْعِجْلِيِّ 1 / 222 رَقْم 79.

(2) - أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ رَقْم: 2381 م. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ عَاصِمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (أَوْ لَمْ يَلَيْزَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَعَلَّكَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَلِي). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مُصَحَّحٌ 1 / 287.

رجال السُّنَد: عبد الجبَّار بن العلاء⁽¹⁾: من رجالِ مُسلم، وثَّقوه بعبارة مُتفاوتة.

سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ⁽²⁾: إِمَامٌ. عاصم بن بهْدَلَةَ⁽³⁾: إِمَامٌ في القِرَاءَةِ ثِقَّةٌ، لم يكن فيه مقالٌ إلا سوء الحفظ، ولم يكن سوء حفظه إلى درجة ساقطة، ولذا قال الذهبي: هو حسن الحديث، وضعفه العجلي في زُرٍّ شيخه في هذا السُّنَد، وتضعيفه له ليس إلا بسوء الحفظ، وذلك مُقتضى قوله: يختلفُ عليه في زُرٍّ، وقد علمت أن سوء حفظه ليس

(1) - عبد الجبَّار بن العلاء بن عبد الجبَّار العطار، أبو بكر البصري، رَوَى عنه مسلم والترمذي والنسائي، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال مرة: شيخ، وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متقلاً. توفي بمكة سنة 248 هـ. تهذيب التهذيب 6 / 95. رقم 3875. خلاصة تهذيب التهذيب الكمال 22.

(2) - سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، أحد أئمة الإسلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، رَوَى عن خلق كثير، ورَوَى عنه خلق كثير، قال أحمد: ما رأيت أحداً من الفقهاء أعلم بالقرآن والسُّنَن منه، وقال ابن سعد: كان ثقةً ثبَتاً كثير الحديث، حجة، وقال ابن مهدي: كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز، وقال أبو حاتم الرازي: الحجة على المسلمين، وقال ابن خراش: ثقةٌ مأمون ثبت، وقال ابن حبان في الثقات: كان من الحفاظ المُتقنين، وأهل الورع والدين، وقال اللالكائي: هو مُستغن عن التزكية لِثَبَتِهِ وإِتْقَانِهِ. توفي سنة 189 هـ. تهذيب التهذيب 4 / 106 رقم 2544. خلاصة تهذيب التهذيب الكمال 145. الميزان 2 / 492.

(3) - عاصم بن بهْدَلَةَ: هو الإمام المقرئ عاصم بن أبي النجود الكوفي مولى بني أسد، أجل مُقرئ الكوفة، كان صاحب سنة وقراءة، وكان ثقةً رأساً في القرآن، قال أحمد وأبو زرعة: ثقة، وقال الأُمي: هو حسن الحديث، خرج له الشيخان لكن مقروناً بغيره لا أسلاً والفراد، ولكن يختلفُ عليه في حديث زُرٍّ بن حُبَيْش وأبي وائل، ورَوَى من الحديث أكثر من مائتي حديث، وأكثر روايته عن زُرٍّ بن حُبَيْش، وكان زُرٍّ شيخاً قديماً، إلا أنه كان فيه بعض الخلل على علي⁴ معرفة الثقات للعجلي 2 / 5 رقم 807 - خلاصة تهذيب التهذيب الكمال 182. ميزان الاستدلال 2 / 357 رقم 4008.

بالشديد، فهو حسن الحديث، ولا سيما وهذا الحديث قد صحَّ بمعناه من طريق غيره.

زُرُّ بن حُبَيْش⁽¹⁾: ثقة، قال ابن مَعِين: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث.

عبد الله بن مسعود: الصَّحَابِيُّ الشَّهِيرُ.

فهذا السَّنَدُ إن لم يكن في درجة الصَّحَّةِ، فلا ينزل عن درجة الحسن، فَتَبَيَّنَ لَكَ مِمَّا تَقَدَّمَ ثبُوتُ الرَّوَايَةِ عن ثلاثة من الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: جابر بن عبد الله عند مُسلم، وأبي سعيد عنده وعند الحاكم، وعبد الله بن مسعود عند الترمذي.

صَرَّحَ الْأَوَّلُ بوصفه، وصَرَّحَ الثَّانِي بِلَقْبِهِ الْمَهْدِيِّ، وبوصفه وَبِنَسَبِهِ، وصَرَّحَ الثَّالِثُ باسمه ونَسَبِهِ.

وهو على ما استفيدَ من هذه الروايات: مُحَمَّدُ المَهْدِي، من أهل البيت النَّبَوِيِّ والعِتْرَةِ الْمُصْطَفَوِيَّةِ، يَلِي الْخِلَافَةَ في آخِرِ الزَّمَانِ، فيملاَ الأرض عدلاً بعدما مُلِئَتْ جوراً، تَعْظُمُ الْأُمَّةُ على عَهْدِهِ، ويُنْخَصِبُ النَّاسُ في مَدَّتِهِ، فَيَحْثُ وَالْمَالُ حَثِيًّا، ولا يعدُّه عَدَاً.

(1) - زُرُّ بن حُبَيْش بن خُباشَة بن أوس بن بلال الأسدي، أبو مريم الكوفي، رَوَى عن عمر، وعثمان، وعلي، وأبي ذرٍّ، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي بن كعب، وعائشة، وغيرهم، قال ابن مَعِين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال أبو جعفر البغدادي: قلت لأحمد: زُرُّ وعائشة والأسود، قال: هؤلاء أصحاب ابن مسعود وهم الثابت فيه. مات سنة 81 هـ تهذيب التهذيب 3 / 285 رقم

وجاءت الروايات عن غير هؤلاء من الصحابة⁽¹⁾ بالأسانيد الجياد المتضافرة، يُقَوِّي بعضها بعضاً، وتلك الأسانيد الصحيحة وغيرها من الأسانيد المقبولة، اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة على أنه لا بُدَّ مِنْ ظهور هذا الإمام المنتظر، وأنه يخلقه الله تعالى حين يَشَاءُ، ويجمع عليه القلوب، ويؤلف بينها على طاعته، ويؤيده بنصروه، ويظهر على يديه ما أخبر به نبيه عليه الصلاة والسلام.

وهذه نصوصُ أئمتنا على ذلك رضي الله تعالى عنهم، قال الإمام ابن العربي: ولا خلاف أنه سيكون، وليس المهدي المتقدم⁽²⁾.

قال الإمام القرطبي المحدث⁽³⁾ بعدما سرّد أحاديثه: فهذه أخبارٌ صحيحة مشهورة، تدل على خروج هذا الخليفة الصالح في آخر الزمان، وهو منتظرٌ إذ لم يوجد مَنْ كملت فيه تلك الصفات التي

(1) - من الصحابة الذين رووا أحاديث المهدي: علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وطلحة بن عبيد الله، وعمار بن ياسر، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعائشة، وأم حبيبة، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وحذيفة بن اليمان، وعمران بن حصين، وثوبان مولى النبي ﷺ وغيرهم، وعددهم ثمانية وعشرون صحابياً، رضي الله عنهم.

(2) - نقل قول الإمام أبي بكر بن العربي، الإمام الأبي في شرحه لصحيح الإمام مسلم قال: قلت: قال ابن العربي: ولا خلاف أنه سيكون، وليس المهدي المتقدم. 253 / 7.

(3) - هو أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري القرطبي المالكي، عرّف بابن المزين: يُلقبُ بشيخ الدين (578 هـ / 626 هـ)، محدث فقيه، من أعيان فقهاء المالكية، نزل الإسكندرية واستوطنها، ودرس بها، سمع الحديث من مشايخ المغرب وتلفسان. رحل مع أبيه من الأندلس، فسمع كثيراً من شيوخ مكة والمدينة والقدس والإسكندرية، وغيرها. وأخذ عند الناس من أهل الشرق والغرب. له شرح على صحيح الإمام مسلم سماه: المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم الذهب، 1 / 210.

تَصَمَّنَتْهَا تِلْكَ الْأَحَادِيثُ⁽¹⁾. نَقَلَ هَذَيْنِ النَّصَّيْنِ عَنْ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ -
الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ - فِي شَرْحَيْهِمَا عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَأَقْرَأَهُمَا⁽²⁾.

وَقَالَ الْإِمَامُ سَعْدُ الدِّينِ فِي آخِرِ الْمَقَاصِدِ: خَاتَمَةٌ قَدْ وَرَدَتْ
الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي ظَهْوَرِ إِمَامٍ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهَا، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا⁽³⁾. إ - هـ.

وَقَالَ فِي الشَّرْحِ: فَذَهَبَ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَنَّهُ إِمَامٌ عَادِلٌ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى مَتَى شَاءَ، وَيَبْعَثُهُ نَصْرَةً لِدِينِهِ. إ - هـ.

وَلَوْ تَتَبَعْتُ نُصُوصَهُمْ لَطَالَ الْكَلَامُ، وَلَكِنْ فِيمَا ذَكَرَ غِنَاءٌ مِنْ كَلَامِ
هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، فَشَدَّ يَدَكَ، وَأَنْصَفْ نَفْسَكَ، وَكُنْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ
أَمْرِكَ، وَلَا تَغْتَرَّ مَعَ الْمُغْتَرِّينَ.

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، وَبِهِ الْمُسْتَعَانُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

حَرَّرْتُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ،

مِنْ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ الْمُعَظَّمِ

عَامَ 1339.

(1) - قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُهَمِّمِ: فِيهِذِهِ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ وَمَشْهُورَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. تَدُلُّ عَلَى خُرُوجِ هَذَا
الْخَلِيفَةِ الصَّالِحِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَهُوَ يَنْتَظَرُ إِذْ لَمْ يُسْمَعْ بَشَرٌ كَتَمَتْ لَهُ جَمِيعَ تِلْكَ الْأَوْصَافِ، الَّتِي تَصْمُنُهَا
تِلْكَ الْأَخْبَارُ. 209 / 7.

(2) - انْظُرْ: صَحِيحِ مُسْلِمٍ مَعَ شَرْحِهِ الْمُسَمَّى: إِكْمَالُ الْعِلْمِ لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ خَلْفَةِ الْوُثْقَانِيِّ الْأَبِيِّ
الْمَالِكِيِّ، وَشَرْحِهِ الْمُسَمَّى: مَكْمُلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يُونُسَ السَّنُوسِيِّ 253 / 7 مطبوع
عَلَى هَامِشِهِ.

(3) - قَالَ السَّعْدُ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ: فَذَهَبَ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَنَّهُ إِمَامٌ عَادِلٌ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، يَخْلُقُهُ اللَّهُ
تَعَالَى مَتَى شَاءَ، وَيَبْعَثُهُ نَصْرَةً لِدِينِهِ. ثُمَّ قَالَ: قَدْ وَرَدَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي ظَهْوَرِ إِمَامٍ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ
الزَّهْرَاءِ، يَمْلَأُ الدُّنْيَا قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا، وَقَوْلُ الْإِمَامِيَةِ أَنَّهُ قَدْ وُلِدَ وَخَلَقَ مَا قُوِيَ
الْأَرَبَعَادَةُ سَلَمٌ، خَوْفًا مِنَ الْأَعْدَاءِ ذَهَابَ بِهَا حُجُوبٌ إِلَى إِمَامٍ بِهَا حَقْلَةٌ. 312 / 5.

— قال ناسخ رسالته ابن باديس في آخرها: قاله وكتبه ابن باديس لطف الله به، آمين. كتبت على يد نائبها عبد السلام السلطاني.

هو الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد بن الأخضر بن علي العوفي السلطاني، ولد رحمه الله سنة 1896 م، بقرية البير تواتو، التابعة اليوم لبليدية أولاد عوف، دائرة عين الثوتة ولاية باتنة، وبها نشأ وترعرع وسط عائلة علمية، حفظ القرآن الكريم على يد والده الشيخ عبد الرحمن، والشيخ محمد بن مرابط وعمره 15 عاما حوالي 1909 م، ثم قصد زاوية طولقة ومكث يدرس بها ثلاث سنوات، ثم توجه إلى قسنطينة حوالي سنة 1915 م، وأخذ العلم من الإمام عبد الحميد بن باديس، وكان أثيرا عنده لما لمس فيه من الذكاء الحاد والرغبة في طلب العلم، فاعتنى به أشد العناية، ودامت دراسته على ابن باديس 5 سنوات، ملا وطاية علما صحيفا وفيهما سليما، وبتشجيع من الإمام توجه الشيخ عبد السلام لجامع الزيتونة سنة 1920 م، ومن شيوخه بالجامع الأعظم: الشيخ رجب بن صالح، والمصادق الشطي، محمد العربي الكبادي، عثمان بن الخوجة، محمد الدخلي، الطاهر بن عاشور، وغيرهم رحمهم الله جميعا، ودامت دراسته بجامع الزيتونة ثلاث سنوات، ونال شهادة التطويع - الرتبة الأولى - سنة 1924 م، ومن زملاؤه في الدراسة: الشيخ مبارك الميلي والأستاذ محمد السعيد الزاهري. عاد الشيخ عبد السلام السلطاني إلى قريته، وأقام له والده احتفالا دهي إليه شيخه ابن باديس، واستقبل بما يليق بمقامه السامي.

درس الشيخ عبد السلام بزواية برحال - دوفانة ولاية باتنة -، وطرده الحاكم الفرنسي للبلدة، فقصده تونس وقضى سنين عديدة في التدريس بمدارسها الحكومية. ألف الشيخ عبد السلام السلطاني تأليف نافعا منها: تحفة الخليل في حل مشكلة من مختصر خليل، طبع بالطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة. شرح شواهد الأشموني، المسمى: فتح المالك في شرح شواهد منهج السالك، طبع بتونس في ثلاثة أجزاء. وأعاد نشره الدكتور عمارة طالبي، وحققه الأستاذ احمد عزوز وهو قيد الطبع.

توفي الشيخ عبد السلام السلطاني ببلدة الدهباني - ولاية انكاف تونس - شهر أكتوبر 1958 م، انظر عنه كتابنا العلامة عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني حياته وآثاره. دار الهدى عين ملولة - الجزائر 2013 م.

مصادر ومراجع التحقيق

- مقدّمة ابن خلدون لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون، المطبعة البهية مصر، د-ت.
- المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بالحاكم، تحقيق وتقديم الدكتور محمود مطرجي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط 1 - 1421 هـ / 2001 م.
- معرفة الثقات للإمام الحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، مطبعة المدني القاهرة مصر، د-ت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للعلامة محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، حققه وخرج أحاديثه أحمد بن علي، دار الحديث القاهرة مصر 1432 هـ / 2011 م.
- خلاصة مهذب الكمال في أسماء الرجال للإمام العلامة الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري ط 1 المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر 1301 هـ.
- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت، دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان.
- المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق هاني الحاج، المكتبة

- الجامع الكبير (سنن الترمذي) للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن سَوْرَةَ الترمذي، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط وجمال عبد اللطيف، دار الرسالة العالمية سورية ط 1 - 1430 هـ / 2009 م.

- الدِّيَاج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، للقاضي برهان الدّين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري المدني المالكي، تحقيق وتعليق الدكتور محمد الأحدي أبو النور، مكتبة دار التراث القاهرة مصر ط 2 / 1426 هـ / 2005 م.

- إكمال إكمال المعلم للإمام أبي عبد الله محمد بن خلفه الوشتاقي الأبيّ المالكي، وشرحه المسمّى: مكمل إكمال الإكمال لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، مطبوع على هامشه. دار الكتب العلمية بيروت لبنان، مصور عن مطبعة دار السعادة مصر.

- شرح المقاصد للإمام مسعود بن عمر بن عبد الله الشَّهير بسعد الدّين التفتازاني، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن حمزة، عالم الكتب، بيروت لبنان ط 2 - 1419 هـ / 1998 م.

- المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة تأليف الدكتور عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، المكتبة المكيّة دار ابن حزم ط 1 - 1420 هـ / 1999 م.

- إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون، أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي أحمد بن محمد بن الصّديق الغماري.

• التَّائِبِينَ لِنُكْرِ التَّائِبِينَ.



وصف المخطوطة

اعتمدت في ضبط وتحقيق هذه الرسالة على مخطوطتين:
الأولى: مصدرها وثائق الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني
رحمه الله.

نسخة ناقصة، عدد صفحاتها 10 صفحات، مقياسها: 22 / 17 سم، في
كل صفحة 24 سطراً، كُتِبَتْ بمدادٍ لونه بُني، والخطُ جيّد، استعمل ناسخها
ورق الكرايس المدرسية. ولا نعلم اسم ناسخها.

النسخة الثانية: مصدرها خزانة الشيخ نعيم النعيمي رحمه الله، وهي
نسخة كاملة، أمَدَّنِي بصورة منها الأستاذ أبو عبد الرحمن محمود الجزائري
جزاه الله خيراً.

عدد صفحاتها 19 صفحة، مقياس 21 / 27 سم، في كل صفحة 21
سطراً، كُتِبَتْ بمدادٍ لونه أسود، إلا أنَّ بعض كلماتها مطموسة. نسخها:
أحمد بن محمد بن فامة سنة 1917 م. ووَرَدَ في آخر الرسالة: تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ
وحسن عونه، بإملاء مؤلِّفه يوم الخميس 2 جمادى 1336 هـ. ولا اختلاف
بين نصوص الرسالتين.

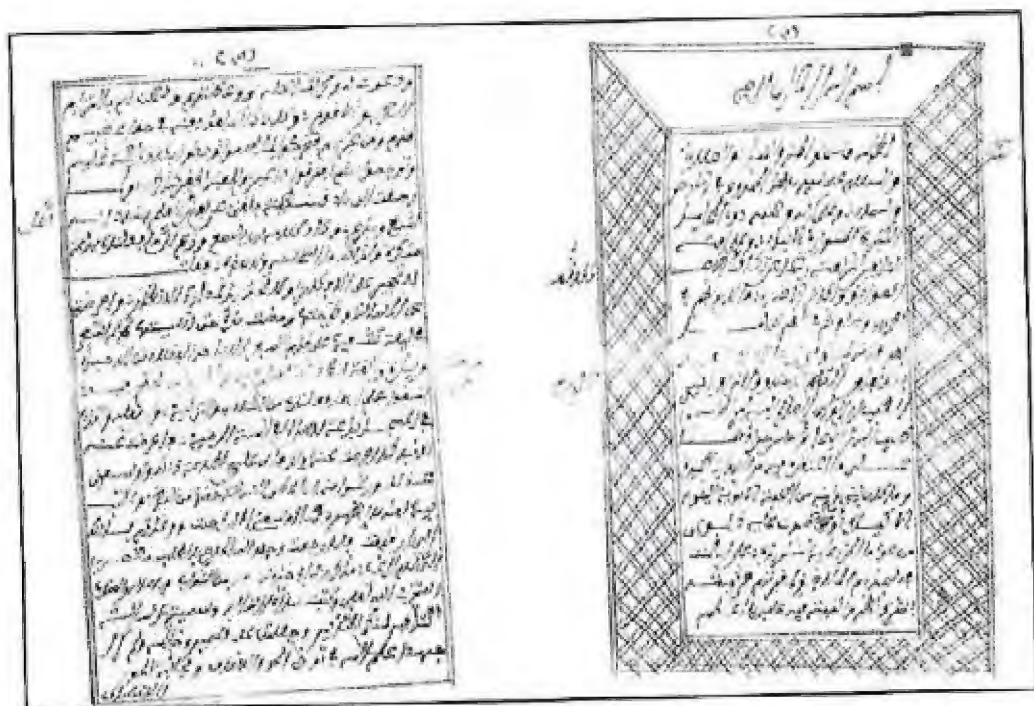
أمَّا عنوان الرسالة فهو من وضع مؤلِّفها الإمام عبد الحميد بن باديس
رحمه الله.

ونسبة الرسالة لابن باديس أمر لا ريب فيه، فقد أوردَ الشيخ عبد
العليم بن الشيخ الحسين في كتابه: تاريخ زاوية الشيخ سيدي الحسين رحمه
الله، رسالة أرسلها الشيخ عبد الله بن الشيخ الحسين للشيخ عبد الحميد بن
باديس، ومما وردَ فيها: فقد وَرَدَتْ علينا رسالتكم الغراء الموسومة برسالة
التأفين لمنكر التأبين، فلما قرأناها وتأملنا في معانيها، وما اشتملت عليه

الأحاديث النبوية، والآثار السلفية، والنصوص الفقهية، وجدناها غايةً في
 بابها، صاعدةً بالحق، كافيةً لمن اقتصرَ عليها....) والرسالة كتبها الشيخ
 عبد الله بن الشيخ الحسين في رجب 1337 هـ، وسنورها كاملة في التوطئة
 لرسالة: التآفين لمنكر التآبين.

قمتُ بضبط النصِّ وفق القواعد الإملائية الحديثة، وقمتُ بتخريج
 جميع الأحاديث النبوية الشريفة التي أوردتها المؤلف في رسالته، أو أشار
 إليها، ولم أنقل أقوال أهل العلم في بيان حال رجال أسانيد الأحاديث أو
 عللها.

واجتهدتُ في عزو أقوال أهل العلم التي وردت في الرسالة إلى
 مصادرها، وعزوتُ الأشعار التي وردت في الرسالة لقائلها، وترجمتُ
 لبعض الأعلام المذكورين في الرسالة، وفي نهاية الرسالة اثبت المصادر
 والمراجع التي اعتمدتُ عليها في تحقيق هذه الرسالة.



الورقة الأولى من مخطوطة التأيين لمنكر التأيين نسخة الشيخ النعمي



الورقة الأخيرة من مخطوطة التأيين لمنكر التأيين نسخة الشيخ النعمي

توطئة

كانت للشيخ عبد الحميد بن باديس صداقة وصلة متينة بمشايع زاوية آل الشيخ الحسين - تقع ببلدة سيدي خليفة ولاية ميله - ولما توفي الشيخ الطيب⁽¹⁾ بن الشيخ الحسين - وهو من أعيان الزاوية في زمنه - وذلك سنة 1337 هـ، رثاه الشيخ عبد الحميد بن باديس⁽²⁾ - نثرا ونظما - بمسجد الزاوية، فقال رحمه الله:

نصّ تأيين الإمام عبد الحميد بن باديس⁽³⁾ - نظما ونثرا - للشيخ الطيب بن الشيخ الحسين: الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. الحمد لله الذي عمّ بالمولود جميع الخلق، كما عمّهم بالإحسان والرزق، فهم له مُفْتَقِرُونَ وإليه راجعون، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الداعي إلى سبيل النجاة، في الحياة وبعد الممات، وعلى آله وصحبه وأتباعه، ما توارَدَ على حيّاض المنيّة الأولون والآخرُونَ.
أمّا بعد: فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

فقد الأجرة والأقبا	رب ليس بالأمر اليسير
لكن أهل السِّنِّ فقـ	دهم ليس له وقع كبير
لذكاهم وحجاهم	في كلّ أمر عسير

(1) - الشيخ الطيب بن الشيخ الحسين لم امتد لترجمته، وذكرني الشيخ عبد العليم بن الشيخ الحسين أنّه كان ممن ينفقون على طلبية الشيخ ابن باديس.

(2) - ورثية الشيخ عبد الحميد بن باديس - نثرا ونثرا - عثرنا عليها في وثائق عمّا الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني رحمه الله.

(3) - نشر الأستاذ أحمد بن ذياب رحمه الله، رثاء ابن باديس - نظما ونثرا - للشيخ الطيب بن الشيخ الحسين بجزيرة الشعب الجزائرية نهاية السبعينات من القرن الماضي، وقد سلّعه المؤلف نسخة بهذا

ما أعظم مصابنا، وأفطع رزانا بفقد هذا السيد الجليل، الذي طاب
اسماً ومسمى حياة وموتاً، فطابق اسمه مسماه وذاته ومعناه، مطابقة
قل لها المثل.

قد كان يمثل لنا بسمته سمّت من أدركه من الصالحين، ويعلمنا بسيرته
وعبادته ما كان عليه رجال عزّ وجودهم في هذا العصر من المتقدمين، فكنا
إذا رأيناه ذكرنا بالله، وأحيا فينا غريزة الحياء أي حياته، وبعث فينا عزماً
جديداً على التمسك بأذيال أولئك السادة الأولين.

حاشا لله، والله ما أزكيك ولا أطريق، والله ما ذكرتك إلا بما اعتقده
ويعرفه الناس فيك، لقد كنت تمثال الفضائل، وينبوع الفواضل، عشت
محموداً عند القاصي والداني، ومتمّ مأسفاً عليك (...) (١) عرف ذكر لك في
كل مكان، فأنت المجمع على مدحه في كل نادٍ، المرصّي عليه عند الله تعالى،
الذي إذا أحبّ عبداً وضع محبته في قلوب العباد، فسر إلى ما أعدّ لأمثال لك
من النعيم المقيم، في جوار المولى الكريم الرؤوف الرحيم.

وانتم يا معشر بني القطب الغوث الحسين، أعزيكم في هذا الركن
العظيم العلاء، السني السناء، ونحن كما حقيقون فيه بالعزاء، لأنه صلوات
الله كان لنا في تعظيم الأبناء وشفقة الماء، فجراه الله عنا خير الجزاء،
ورزقنا ورزقكم عنه جميل الصبر، وعوفنا وعوضكم فيه جزيل الأجر،
وانتم والحمد لله إن فاء سيدي الطيب ط الله ثراه، فانتم كلكم طيبون،
ما منكم إلا سري جميل الأخلاق كريم لأعراق، غرة في جبين الكمال،
درة في عقد جيد اللبالي، فكونوا لهذا السيد العظيم أبي الوفاء سيد بني

إبراهيم كبيركم من بعده، على ما يَسْرُهُ في لَحْدِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ حَقُّوًّا وَاجِبَةً
الرَّعِيَاءَ بِمَا لَهُ مِنَ السَّنِّ وَالْأَبْوَةِ وَالْوَلَاءِ، وَانْقِطَاعِهِ عَنِ الْقِرْنَاءِ،
وَاسْتَمْسَكُوا لَهُ فِيمَا بَيْنَكُمْ بِحَبْلِ الطَّاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، حَتَّى يَبْقَى
بَيْنَكُمْ الشَّرِيفُ كَمَا هُوَ عَلَيْهِ مَفْخَرًا مِنْ مَفَاخِرِ الْعَصْرِ، وَتَاجًا عَلَى هَامَةِ
هَذَا الْقَطْرِ، وَتَكُونُوا خَيْرَ خَلْفٍ رَابِعٍ، لِذَلِكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، تُخْرَسُونَ
الْقَادِحَ، وَتَطِيلُونَ لِسَانَ الْمَادِحِ، وَقَدْ قُرِنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِالنُّجْحِ مَا
اسْتَوْدَعَ عِنْدَكُمْ مِنَ النُّصْحِ، وَتَوَجَّهُوا مَعِيَ إِلَى قَابِلِ الدَّعَوَاتِ، أَنْ يُنْزَلَ
عَلَى فَقِيدِنَا هَذَا شَايِبَ الرَّحْمَاتِ.

جَزَاكَ اللَّهُ بِالْغُفْرِ	وَسَقَاكَ صَوْبَ الْعَارِضِ الْهَتَانِ
وَحَبَاكَ فِي النَّعِيمِ كَرَامَةِ	مُخْفَوْفَةِ بِالرُّوحِ وَالرَّيْحَانِ
أَنَا فِي مَقَامِي ذَا حُبِّ سَائِلِ	لَكَ دِيْمَةٍ مِنْ رَحْمَةِ الرَّهْمَانِ
وَمُبِينٍ عَنْ فَضْلِكَ الْعَالِي وَمَا	لَكَ فِي بَنِي الْإِنْسَانِ مِنْ إِحْسَانِ
وَمُعَرَّبٍ عَمَّا تَكُنُّ جَوَارِحِي	مِنْ لَوْعَةِ الْفَقْدِ الَّذِي أَشْجَانِ
وَأَثُوبُ فِي هَذَا الْمَقَامِ عَنِ الْإِمَامِ	سَيِّخِي الْقُطْبِ الرَّضَى خُحْدَانِ
لَوْ كَانَ فِي ذَا الْيَوْمِ حَاضِرَ مَوْتِكُمْ	لَأَقَامَ لِلتَّائِبِينَ سَوْقَ بَيَّانِ
قَدْ كُنْتُمْ أَخْوِينَ فَرَّقَ بَيْنَكُمْ	دَهْرٌ وَكَانَ مُفَرِّقَ الْإِخْوَانِ
فَاللَّهُ يَجْمَعُكُمْ وَيَجْمَعُنَا بِكُمْ	فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ وَالرَّضْوَانِ

وبعد عودة الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى قسنطينة، قام أحد
المشايع - لم يُذَكَّرْ اسمه - ونعتقد أنه الشيخ المولود بن الموهوب
(14866 / 1939 م)، مفتي قسنطينة، قام بالردِّ على الشيخ عبد الحميد
بن باديس، والظاهر أنه كتب رسالة، ادَّعى فيها أن تأيين الشيخ ابن
باديس للشيخ الطَّيِّب بن الشيخ الحسين في المسجد - نظرًا ونظرًا -

بدعةً شنيعةً، وأوردَ فيها نقولا من المعيار للونشريسي، والمدخل لابن الحاج وغيرهما، ولما اطلع الشيخ عبد الحميد بن باديس على رسالته، ألّف في الردّ عليها رسالةً سماها: التّأفين لمُنكر التّأبين، ولما اطلع عليها مشايخ زاوية آل الشيخ الحسين، والشيخ - المولود بن الموهوب -، اقرّ هذا الأخير بصواب رأي الشيخ ابن باديس.

وقد أرسل الشيخ عبد الله بن الشيخ الحسين رسالة⁽¹⁾ للشيخ عبد الحميد بن باديس - شهر رجب 1337 هـ - حول هذه القضية، نقلها لأهميتها:

الحمد لله وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلّم.

جناب العلامة الأفاضل والفهامة الأمل، وارث العلم كابرًا عن كابر، الحائز من الكمالات ما قصرت عنه أقوال الأكابر، مُحبّنا وغاية ودّنا، الشيخ سيّدي عبد الحميد بن باديس، كان الله له وبلغه في الدارين أمله بمنّه آمين.

عليكم السّلام من السّلام، ما دامت حركة الفلك وعمركم طائلا للأنام، والرّحمة والبركة في كلّ آن، يَتَرَوْنَ بها النَّائم واليقظان، أمّا بعد:

أبعدَ الله عنا وعنكم المكاره والآثام، فقد وَرَدَتْ علينا رسالتكم الغراء الموسومة برسالة التّأفين لمُنكر التّأبين، فلما قرأناها وتأملنا في معانيها، وما اشتملت عليه الأحاديث النبوية، والآثار السّلفية، والنصوص الفقهية، وجدناها غايةً في بابها، صادعةً بالحق، كافيةً لمن اقتصر عليها، وبعد تمام قراءتها، قَبَلْنَاهَا ووضعناها على الرّأس والعين، إجلالا وتعظيمًا لها، وكيف لا وهي قد أزالَت جميع الشُّكوك والأوهام، وما يَحْتَلِجُ في صدور بعض

(1) - رسالة الشيخ عبد الله بن الشيخ الحسين لابن باديس أمّنا بنسخة بصورة منها الشيخ عبد العليم بن

المُعْتَرِضِينَ وَالْقَاصِرِينَ فِي الْعِلْمِ وَالْوَعْيِ، وَقَدْ رَجَعَ الْمُعْتَرِضُ عَمَّا كَانَ صَدَرَ مِنْهُ، وَنَدِمَ عَلَى مَا فَرَطَ مِنَ الْخَطَا، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ تَابَ مِنَ الْآنَ، وَذَلِكَ بِمَحْضَرِ الشَّيْخِينَ الْعَالِمَيْنِ، السَّيِّدِ أَحْمَدَ الْبُوعُونِي وَالْقَاضِي السَّيِّدِ عَبْدُودِ بْنِ الْوَيْسِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْوُجْهَاءِ، وَعَلَيْهِ فَاَلْمَرْجُو مِنْكُمْ الْعَفْوُ وَالْمَسَاحَةُ، فَإِنَّ الْعَفْوَ مِنْ شَأْنِ الْكِرَامِ، وَرَبُّنَا سَبْحَانَهُ يُجَازِيكُمْ عَلَى حَسَنِ صَنِيعِكُمْ، وَأَنْ لَا يَرِيكُمْ مَا يَسُوؤُكُمْ دُنْيَا وَآخِرَى، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

وَالسَّلَامُ الْأَثَمُ عَلَى وَالِدِكُمُ الْمَعْظُمِ الْمُحْتَرَمِ، السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى، وَعَلَى جَمِيعِ إِخْوَانِكُمْ وَأَنْجَالِكُمْ، وَمَنْ هُوَ مِنْكُمْ وَإِلَيْكُمْ، وَدُمْتُمْ فِي هِنَاءٍ وَعَافِيَةٍ.

وَعَلَيْكُمْ أَتَمُّ السَّلَامِ وَأَطْيَبُهُ مِنَ الْدُّنَا سَيِّدِي إِبْرَاهِيمَ، وَكَافَّةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ سَيِّدِي الْحُسَيْنِ. وَالسَّلَامُ مِنَ الدَّاعِينَ لَكُمْ بِخَيْرِ الدَّارَيْنِ عَاقِبَةٍ. مَحَبُّكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الشَّيْخِ سَيِّدِي الْحُسَيْنِ، وَفَقَّ اللَّهُ الْجَمِيعَ لِمَا يَحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، بِمَنْنِهِ آمِينَ.

التَّائِبِينَ^(١) لِمَنْكَرِ التَّائِبِينَ

الحمد لله، بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

الحمد لله مُستحقُّ الحمد والثناء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الممدوح في الأرض والسماء، وعلى آله وصحبه ذوي المَحَامِدِ الكثيرة المتواترة الأنباء، وعلى أُمَّته التَّابِعِينَ لشريعته رَغْبًا عن تكاتف العوائق والأعداء، ما لآخِ نَجْمٍ في الجُرْدَاءِ، وطلَعَ نَجْمٍ في الغُبَرَاءِ، أمَّا بعدُ:

فإنَّه لما تَوَفَّى الرَّجُلُ الصَّالِحُ العابدُ بالإِثْقاق، الكريم الأخلاق والأعراق، سيدي الطَّيِّب بن الوَلِيِّ الصَّالِح الشَّيخ سيدي الحسين طيَّبَ الله ثراهما، وأحسنَ جزاهما، حَمَلَنِي ما اعتقده فيه من الصِّفَات الحميدة، وما كان بيني وبينه مِنَ المحبَّة الأَبَوِيَّةِ البَنَوِيَّةِ الأكيدة، وما انطَوَّت عليه ضلوعي من عوامل الحزن عليه الشَّديدة، على أن قمتُ في مسجدهم الملاصق لمقبرتهم، فرثيته بنثر ونظم، وأثْنَيْتُ عليه فيه بما أعلم، ودعوتُ له، وعزَّيْتُ أهلك، ووعظتهم ونصحتُ لهم بالتزام الطَّرِيقِ الأَقْوَمِ، وكان ذلك في حفل

(١) - قال ابن القطّاع: تَفَنّ: الشَّيْءُ تَفَنَّا طَرْدَهُ. كتاب الأفعال: 1 / 117. قال ابن منظور في اللسان: اتَّفَعُ الوَسَخ، وقال ابن بري: تَفَنّ الشَّيْءُ طَرْدَهُ. 13 / 86 ومن معانيها - تَفَنّ -: الطَّرْد، والرَّد، والإِبْطَال، والتَّوْبِخ، والتَّسْفِيف، وهذه - تَفَنّ - كلمة من غريب اللُّغة، ولم تستعمل إلا نادراً، وقلَّما نعثَرُ عليها في كتب المتقدِّمين والمتأخِّرين.

وقد استعملها الإمام الجليل العلامة الطاهر بن عاشور في تفسيره لسورة الإنسان قال: ولما كان من ضرُوب إغراضهم عن قبول دعوتِهِ، شَرِبَ فيه رَهِيانَ مَنهم، مثل أن يترك فرعهم بقوارع التَّنْزِيلِ من تأفِينِ رَأْيِهِم، وتَحْفِيزِ دِينِهِم واستقامتهم ... تفسير التحرير والتنوير 29 / 403 الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية

عظيم منهم ومن غيرهم، فتحركوا لما سمعوا، وبكوا بكاء الرحمة عليه وتوجعوا، ثم افترقوا داعين، وللعبد الحقير شاكرين.

ولما رجعتُ إلى بلدي قسنطينة، بلغني عن بعض أهل العلم هناك أنه شنعَ وبدعَ، وكاد كلامه أن يُسمعَ، وزعمَ أن ما فعلناه بدعةٌ منكّرةٌ، ولذلك ما استحسّنه ولا حَصَرَه، فقلتُ: لا تُحجِرَ على الأفكار، ولا تحديدَ لمدارك الأنظار، وأعرضتُ عن المسألة وطَرَحْتُهَا، ومضتُ مدّةً حتّى نَسِيتُهَا، ثم لم أشعرُ في ليلةٍ كنت فيها على قدم السفَر، إلا بأحد الفضلاء من الأحباء، وبيده وَرَقَةٌ بخطّ ذلك العالم فسيحة الأرجاء، يحنّجُ فيها بنقولٍ على أن ما فعلناه من الثناء هو التّركية، وأن فعله وإلقاءه في المسجد بدعةٌ لا أصل لها في السُّنّة المَرْضِيّة. فأعرضتُ عنه ثانياً، لما أعرضت عليه أولاً، فأبى عليّ الجماعةُ وأوسعوني عدلاً، ورغبوا مني أن أعطي المسألة حقّها من النّظر، وأكتب فيها بعد ما يظهر، فما وسعني إلا أن أجبتُ، ووعدتهم بذلك إذا قدّمت، فلما رجعتُ رجعوا إلى الإلحاح في الطّلب، مُظهِرينَ إلى تمام الرّغب، مُذكّرينَ بما في خدمة العلم من الثّواب، وإهماله من العقاب.

استخرتُ الله تعالى، وكتبتُ هذه الرّسالة، وسمّيتها: رسالة التّأفين لِمُنْكَرِ التّأبين، وجعلتها على قسمين وخاتمة، ولم آل جهداً في توخّي الحقّ والإنصاف، ومُجانبة الجور والاعتساف، فإن أصبتُ فذلك ما أردتُ، وإن أخطأتُ فما إلى ذلك الخطأ قصدتُ، والله حسبي وبه تأيد.

القسم الأول

في إثبات الثناء والتأيين بالأحاديث النبوية السلفية

إعلم أن أحاديث الثناء على الميت رَوَاهَا جماعة أهل الصحيح في كتبهم: البخاري وغيره، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (هَذَا أَتَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَهَذَا أَتَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ) ⁽¹⁾.

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: (أَيُّهَا مُسْلِمُ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ). قال عمر: فقلنا: وثلاثة، قال: (وثلثة). فقلنا: واثنان، قال: (واثنان). ولم نسأله على الواحد ⁽²⁾.

قال الشيخ عبد الباقي الزرقاني ⁽³⁾: وشرط الثناء من عدل خير صالح لتزكية، وليس موجبا لذاته حتى تشترط مطابقتها للواقع كما زعمه بعضهم، بل هو علامة على ما عند الله للعبد بإخبار الصادق المصدوق. قاله السيوطي. إ - هـ زرقاني.

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: مرُّوا بجنائزة، فافتوا عليها خيرا، فقال النبي ﷺ: (وَجِبَتْ). ثُمَّ مرُّوا بأخرى، فافتوا عليها شرا، فقال النبي ﷺ: (وَجِبَتْ). فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وَجِبَتْ، قال: (هَذَا أَتَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَتَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ - أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ). البخاري: باب ثناء الناس على الميت رقم: 1367، وأخرجه مسلم: باب فيمن يُثْنَى عليه خير أو شر من الموتى. حديث رقم: 2243. وانظره في مستدرک الحاكم بلفظ آخر: حديث رقم 1428.

(2) أخرجه الإمام البخاري ولفظه عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن الأسود قال: قدمت المدينة وقد وقع بها موتٌ وهم يموتون موتا ذريعا فجلست إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمررت بهم جنازة فأُتِنِي على صاحبها خيرا، فقال عمر رضي الله عنه: وَجِبَتْ ثُمَّ مرُّ بأخرى فأُتِنِي على صاحبها خيرا، فقال عمر رضي الله عنه: وَجِبَتْ، ثُمَّ مرُّ بالثالثة فأُتِنِي على صاحبها شرا، فقال: وَجِبَتْ، فقال أبو الأسود قلت: وما وَجِبَتْ يا أمير المؤمنين، قال: قلت كما قال رسول الله ﷺ: (أَيُّهَا مُسْلِمُ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بَخِيرَ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ). فقلنا: وثلاثة قال: (وثلثة) فقلنا: واثنان قال: (واثنان) ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ. حديث رقم: 1368.

(3) أبو محمد عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، أخذ العلم عن الشَّيْخِ الْأَجْمُورِيِّ ولازمه وشهد له بالعلم، وعن برهان الدين القفطي، وأبُو الشَّيْخِ الْأَمْسِيِّ، والشَّيْخِ الْبَاهِلِيِّ. وأجازته جُلُّ شيوخه، وأخذ عنه جماعة منهم: ابنه محمد، وأبو عبد الله الصَّفَّارُ الصَّوْرِيُّ وغيرهم، عن تاليفه: شرح الحافل ألفوس على مختصر العلامة خليل، وله شرح على العزلة، وشرح على شرح القفطي على طائفة مختصر خليل، رسالة في الكلام على: إيا، ومنطق، وأجوبة على أسئلة رفعت إليه إلخ. مولده بمصر سنة 1020 هـ. ووفاته في رمضان سنة 1099 هـ. الشجرة 304 رقم 1177.

ومنها ما في الجامع الصغير، من قوله ﷺ (أَذْكُرُوا مُحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ). رواه أبو داود، والترمذي، والحاكم، والبيهقي⁽¹⁾.

وهذا الثناء مطلق كما تراه، غير مُقيّد بكونه قليلا ولا كثيرا، ولا بكونه نظما ولا نثرا، ولا بكونه قَبْلَ الدَّفْنِ ولا بَعْدَ الدَّفْنِ.

وعلى هذا الإطلاق جاء عملُ السلفِ الصالح، فمنهم من أثنى قَبْلَ الدَّفْنِ نثرا، كفاطمة رضي الله تعالى عنها، رَوَى البخاري عن أنس قال: فَلَمَّا مَاتَ - يعني رسول الله ﷺ، قالت: يعني فاطمة: (يَا أَبَتَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ يَا أَبَتَاهُ مِنْ جَنَّةِ الْغَرْدُوسِ مَاوَاهُ يَا أَبَتَاهُ إِلَى جَبْرِيلَ نَنْعَاهُ)⁽²⁾. زاد الطبراني والدَّارِمِي (يَا أَبَتَاهُ مِنْ رَبِّهِ مَا أَذْنَاهُ)⁽³⁾ - هـ.

قال الشيخ الزرقاني الفقيه المالكي قال الحافظ: يؤخذ منه أن تلك الألفاظ إذا كان الميت مُتَّصِفًا بها، أنه لا يمنع ذكره بها بعد موته.

(1) - أورده السيوطي في الجامع الصغير، حديث رقم: 905. وأبو داود في سننه. باب التَّهْنِيتِ عن سبِّ الموتى. عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (أَذْكُرُوا مُحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ) حديث رقم: 4900، ج 7. والترمذي حديث رقم (1040) عن عمران بن أنس المكي عن عطاء عن ابن عمر (أَذْكُرُوا مُحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ). قال الإمام الترمذي: هذا حديث غريب. وسمعت محمدا يقول: عمران بن أنس المكي منكر الحديث. وروى بعضهم عن عطاء عن عائشة. 2 / 504. وأخرجه الحاكم في المستدرک حديث رقم (1452). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في التلخيص. وأخرجه الإمام البيهقي في الجامع لشعب الإيمان، حديث رقم 6252، 9 / 56.

(2) - أخرج الإمام البخاري عن أنس قال: لَمَّا تَفَلَّ النَّبِيُّ ﷺ جَمَلًا يَنْتَعِشُهُ، فَتَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ: وَكَرَّبَ أَبَاهُ فَقَالَ لَهَا: (لَيْسَ غَنَى أَبِيكَ كَرَبٌ بَعْدَ الْيَوْمِ) فَلَمَّا مَاتَ، قَالَتْ: يَا أَبَتَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَا. يَا أَبَتَاهُ مِنْ جَنَّةِ الْغَرْدُوسِ مَاوَاهُ، يَا أَبَتَاهُ إِلَى جَبْرِيلَ نَنْعَاهُ. حديث رقم 4462.

(3) - أَوْرَدَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ لَمَّا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَتَاهُ مِنْ رَبِّهِ مَا أَذْنَاهُ. يَا أَبَتَاهُ جَنَّةَ الْغَرْدُوسِ مَاوَاهُ، يَا أَبَتَاهُ إِلَى جَبْرِيلَ نَنْعَاهُ. رقم 8422، المعجم الصغير رقم: 1082. المعجم الكبير رقم 1028. وَلَفْظُهُ: يَا أَبَتَاهُ مِنْ رَبِّهِ مَا أَذْنَاهُ. يَا أَبَتَاهُ إِلَى جَبْرِيلَ نَنْعَاهُ. يَا أَبَتَاهُ جَنَّةَ الْغَرْدُوسِ مَاوَاهُ.

وأخرج الدارمي في سننه عن أنس بن مالك أن فاطمة قالت: يا أنس كيف طلبت أنفسكم أن يبعثوا على رسول الله ﷺ التَّوْبَاتِ. وقالت: يا أَبَتَاهُ مِنْ رَبِّهِ مَا أَذْنَاهُ، وَ يَا أَبَتَاهُ جَنَّةَ الْغَرْدُوسِ مَاوَاهُ، وَ يَا أَبَتَاهُ إِلَى جَبْرِيلَ نَنْعَاهُ، وَ يَا أَبَتَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَا. رقم 33. والشيخ المستدرک للحافظ، ج 1، ص 430.

وَكَفَعَلَ فَاطِمَةَ، فَعَمَلْ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا جَاءَ عِنْدَ وَفَاتِهِ ﷺ، وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ الشَّرِيفِ وَقَبْلَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَوَاهِبِ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ⁽¹⁾.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي السُّنَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَوَضَعَ فَمَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى سَاعِدَيْهِ، وَقَالَ: (وَأَنْبِيَاءُ وَأَصْفِيَاءُ وَآخِلِيَاءُ)⁽²⁾. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: (فَوَضَعَ فَاهُ عَلَى جَبِينِهِ فَجَعَلَ يُقَبِّلُهُ وَيُبْكِي وَيَقُولُ: يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي طَيِّبَتَ حَيًّا وَمَيِّتًا)⁽³⁾.

(1) - نَقَلَ الْقِسْطَلَانِيُّ فِي الْمَوَاهِبِ عَنْ ابْنِ الْمُنْثَرِ قَوْلَهُ: لَمَّا مَاتَ ﷺ طَاشَتْ الْعُقُولُ. فَمِنْهُمْ مَنْ خَبِلَ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَقْعَدَ فَلَمْ يَطِقِ الْقِيَامَ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَخْرَسَ فَلَمْ يَطِقِ الْكَلَامَ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَضَلَّ. وَكَانَ عَمْرٌ مِمَّنْ خَبِلَ. وَكَانَ عَثْمَانُ مِمَّنْ أَخْرَسَ. يَذْهَبُ بِهِ وَيُجَاءُ وَلَا يَسْتَطِيعُ كَلَامًا. وَكَانَ عَلِيٌّ مِمَّنْ أَقْعَدَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَرَكَاتًا. وَأَضَلَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ مَمَاتَ كَمَدًا. وَكَانَ أَثْبَتُهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَلَمْ يَعْدُقْ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِوَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: لَا أَسْمَعُ أَحَدًا يَقُولُ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. إِلَّا هَرَبْتَهُ بِسَيْفِي هَذَا. وَقَالَ: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَلَا يَمُوتُ حَتَّى يَقْتُلَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ. فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ. أَلَمْ تَسْمَعْ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ). وَقَالَ: (وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخِزْيَ). فَارْجِعْ عَمْرٌ عَنْ مَقَالَتِهِ الَّتِي قَالَهَا. وَقَالَ وَهُوَ يَبْكِي: يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَعَنَ كَانُ لَكَ جَذَعٌ تَخْطُبُ النَّاسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرُوا اخْتَذَتْ مِنْهَا لَتَسْمِعَهُمْ، فَحَنُّ الْجَذَعِ الْفَرَاكُ. حَتَّى جَعَلْتَ يَدَكَ عَلَيْهِ فَسَكَنَ. فَأَمَّاكَ أَوَّلَى بِالْحَنُونِ عَلَيْكَ، حِينَ فَارَقْتَهُمْ، يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَقَدْ بَلَغَ مِنْ فَضِيلَتِكَ عِنْدَ رَبِّكَ أَنْ جَعَلْتَ طَاعَتَكَ طَاعَتَهُ. إِنْ مَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْإِمَامُ الْقِسْطَلَانِيُّ فِي الْمَوَاهِبِ: الْخَبَرُ نَكَرَهُ أَبُو الْعِيَّاسِ الْقُصَّارُ فِي شَرْحِهِ لِبُرْدَةِ الْأَبُوصَيْرِيِّ. وَنَقَلَهُ الرَّضَايُ فِي كِتَابِ اقْتِبَاسِ الْأَنْوَارِ وَالنَّمَاسِ الْأَزْهَارِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِّ فِي الْمَدْخَلِ وَسَاقَهُ بِتَمَامِهِ. وَالْقَاضِي عِيَاضٌ فِي الشُّفَا نَكَرَهُ ذَكَرَ بَعْضُهُ. وَيَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الشُّفَا: رَوَى عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي كَلَامٍ يَتَنَبَّأُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. بِتَشْدِيدِ الْكَافِ. وَالضُّوَابِ فِيهَا التَّخْفِيفُ. لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِذَا سَمِعَ بَنُو عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْدَحُونَ مَوْتَهُ ﷺ كَمَا تَقْدُمُ الْمَوَاهِبُ 4/ 354 وما بعدها. وَأَنْظَرِ الشُّفَا لِعِيَاضٍ 1/ 60.

(2) - وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَوَضَعَ يَدَيْهِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَقَالَ: (وَأَنْبِيَاءُ وَأَصْفِيَاءُ وَآخِلِيَاءُ الشُّعَائِلِ 148 رَقْم: 374).

(3) - رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَسْنَدِهِ: عَنْ لَاقِعِ بْنِ ابْنِ عَمْرِ قَالَ لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبُو بَكْرٍ فِي تَاحِيَةِ الْبَيْتِ. فَجَاءَ فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ مَسْجُورٌ. فَوَضَعَ فَاهُ عَلَى جَبِينِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَجَعَلَ يَقَبِّلُهُ وَيُبْكِي. وَيَقُولُ:

قال الشيخ محمد بن قاسم جسوس⁽¹⁾ الفقيه المالكي في شرحه : قال في جمع الوسائل: وفي ذلك دليل على جواز عدّ أوصاف الميت بصيغة المندوب، لكن بلا نوح، بل ينبغي أن يكون مندوباً، لأنّه من سنة الخلفاء الراشدين⁽²⁾. وسلمه جسوس وأيده لحديث فاطمة المتقدم عن البخاري. ومثل فعلهما فعل عمر بن الخطاب لما ثاب إليه عقله عند وفاة النبي ﷺ، كما هو مذكور في الشفاء لعياض وفي غيره⁽³⁾. وكذلك فعلت ابنة حثمة⁽⁴⁾ لما مات عمر، وقال فيها عليّ: لقد صدقت، وأثنى عليه هو أيضاً كما هو مذكور في التاريخ الكبير للطبري بسنده⁽⁵⁾.

(1) - هو أبو عبد الله محمد بن قاسم جسوس - أخذ عن أعلام منهم: عمه عبد السلام جسوس، وأبو عبد الله السنائي. ومحمد بن عبد القادر القاسي وولده الطيب القاسي. والعربي بردلة، وابن زكري، وأبو عبد الله القسطيني. وأخذ عنه الشيخ الثاودي. والحاك وغيرهما. له تأليف جليلة منها: شرح مختصر خليل في السعة أسفار. وشرح الرسالة في أربعة أسفار، وشرحان على الحكم العطائية، وشرح على توحيد ابن عاشر. وشرح حافل على الشمائل. مولده سنة 1089 هـ، ووفاته سنة 1182 هـ. الشجرة. رقم: 1421.

(2) - قال الشيخ محمد جسوس: قال في شرح جمع الوسائل: وفي ذلك دليل على جواز عدّ أوصاف الميت بصيغة المندوب، لكن بلا نوح، بل ينبغي أن يكون مندوباً لأنّه من سنة الخلفاء الراشدين. الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية 354. والكتاب المذكور هو: جمع الوسائل في شرح الشمائل للإمام علي بن سلطان القاري الحنفي، المطبعة الشرفية مصر 1318 هـ.

(3) - سبق الكلام على موقف عمر لما توفي رسول ﷺ.

(4) - ابنة حثمة: هكذا في الأصل، والصحيح ابنة أبي حثمة. وهي الصحابية الجليلة: ليلى بنت أبي حثمة بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عبيد بن غويج بن عدي بن كعب بن لؤي القرشية العدوية، امرأة عامر بن ربيعة، وهي أم ابنة عبد الله بن عامر، وبه كانت تكنى هاجرت الهجرتين إلى الحبشة والمدينة، وصلت القبيلتين. عن عبد الله بن عامر عن أمه قالت: كان عمر بن الخطاب من أشد الناس علينا في إسلامنا، فلما تهيأنا للخروج إلى أرض الحبشة، جاءني عمر بن الخطاب وأنا على بعيري نريد أن نتوجه فقال: أين يا أم عبد الله. فقلت: أذيتمونا في ديننا، فنذهب في أرض الحبشة لا نؤذي في عبادة الله. فقال: صحيحكم الله، ثم ذهب. فجاءني زوجي عامر بن أبي ربيعة، فأخبرته بما رأيت من رقة عمر، فقال: ترجين أن يسلم، فقلت: نعم. أسد الغابة 7 / 242 رقم: 7261.

(5) - روى الإمام الطبري في تاريخه بسنده عن المغيرة بن شعبة قال: لما مات عمر رضي الله عنه بكته ابنة أبي حثمة فقاتلت؛ وأمره أقام الأود، وأمر العبد. أمانت الفن، وأحبها السنن، خرج ثلثي الثوب، بولنا من الثوب. قال وقال المغيرة بن شعبة لما دفن عمر، اثبتت عليّ وأنا أحب أن أسمع منه في عمر شيئاً، فطرح بنفسه رأسه ولحيته وقد اغتسل. وهو ملتحف بثوب، لا يشك أن الأمر يصور إليه. فقال: يرحم الله ابن الخطاب، لقد صدقت ابنة أبي حثمة، لقد ذهب بخبرها ونجا من شرّها، أم والله ما قالت ولكن أولت. تاريخ الطبري 28 / 5.

ومنهم مَنْ أَثْنَى نَظْمًا بَعْدَ الدَّفْنِ، كَمَا فَعَلَتْ فَاطِمَةُ أَيْضًا، ذَكَرَ الْقُسْطَلَانِي فِي الْمَوَاهِبِ⁽¹⁾ أَنَّهَا أَخَذَتْ تَرَابَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ وَوَضَعَتْهُ عَلَى عَيْنَيْهَا وَأَنشَدَتْ تَقُولُ:

مَاذَا عَلَامَنْ شَمَّ تَرِبَةً أَحْمَدُ أَنْ لَا يَشُمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا
صَبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ أَنَّهَا صَبَّتْ عَلَى الْآيَامِ عُذُنَ لَيَالِيَا⁽²⁾

وكَذَلِكَ فَعَلَ حَسَّانُ⁽³⁾ وَغَيْرُهُ كَمَا هُوَ فِي الْمَوَاهِبِ، قَالَ الشَّيْخُ الزُّرْقَانِي فِي شَرْحِهَا: وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا كُلُّهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى عَنِ الْمَرَاثِي⁽⁴⁾. لِأَنَّ الْمُرَادَ مَرَاثِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ نَدْبُهُمُ الْمَيِّتَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، نَحْوُ وَآ كُفْهَاهُ وَآ جَبَلَاهُ، لَا مَطْلَقًا، فَقَدْ رَأَى حَسَّانَ حَمَزَةً وَجَعْفَرًا وَغَيْرَهُمَا، فِي زَمَنِهِ صَلَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَنْهَهُ⁽⁵⁾.

(1) - انظر المواهب اللدنية 4 / 563.

(2) - صرح بعض أهل العلم أَنَّ الْأَبْيَاتَ مَسْنُوبَةً إِلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ الْذَهَبِيَّ فِي تَرْجُمَةِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ فِي السِّيرِ أورد الأبيات وقدم لها بقوله: ومما ينسب إلى فاطمة ولا يصح. سير أعلام النبلاء 2/ 134.

(3) - انظر قصائد حسان في رثاء رسول الله في ديوانه: ص: 60 - 65 - 66 - 102 - 103 - وانظر المواهب 4/ 454.

(4) - أخرج ابن ماجه في سننه عن ابن أبي أوفى قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المراثي. 1592. قال الإمام الخطابي: إنما كره من المراثي التلهة على مذهب الجاهلية، فأما الثناء والدعاء للميت فغير مكره. وأخرج الحاكم في مستدركه عن عبد الله بن أبي أوفى قال: توفيت بنت له فلقبها على بغلة، يعشي خلف الجنائز نساء يوثقنها فقال: يوثقن أو لا يوثقن. فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المراثي. ولتفطن إحداكن من غيرتها ما شئت، ثم صلى عليها فكثر عليها أربعاء، ثم قام بعد الرابعة فقرأ ما بين التكبيرين يستغفر لها ويدعو، وقال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا. قال الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وإبراهيم بن مسلم الهجري لم يلق عليه بحجة. المستدرک کتاب الجنائز، حديث رقم: 1362. وأخرج الحاكم عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المراثي. المستدرک کتاب الجنائز، حديث رقم: 1443.

(5) - قال حسان يرثي حمزة:

أَتَعْرِفُ السَّادَارَ عَشَا رَسَمَهَا بِمَدَكَ صَوْبِ الْمُسْبِلِ الْهَاطِلِ

19 بيتا من السريع أنظرها في الديوان 194. قال حسان يرثي جعفرا وشهداء مؤته بقصيدة مطلعها:

تَأْوِينِي لَيْلٌ بِشَرِّ أَمْسَرٍ وَهُمْ إِذَا مَا نَوَّمَ النَّاسُ مُشْهُرٍ

ويقول فيها

وَكُنَّا نَسِرُ فِي جَنْفِ مَن هَمَّ بِ وَلِئَاءِ وَأَمْرًا حَازَ مَا حَوَّنَ بِأَمْرٍ

17 بيتا من الطويل

ومنهم مَنْ انشَدَ مِنْ نظمهِ، وَمَنْ ذَكَرُوا مِنْهُمْ مَنْ تَمَثَّلَ بِكَلَامِ غَيْرِهِ،
كعائشة رضي الله تعالى عنها، رَوَى التُّرْمُذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ:
تَوَفَّى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِالْحُبَشِيِّ فَحُمِلَ إِلَى مَكَّةَ فَدُفِنَ فِيهَا، فَلَمَّا قَدِمَتْ
عائشة أَنْتَ قَبْرَهُ فَقَالَتْ (1):

وَكُنَّا كَنَدَمَانِيَّ جَذِيمَةً حَقْبَةً مِنْ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِنَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا (2)

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ كَرِهَ الثَّنَاءَ عِنْدَ الْمَيِّتِ قَبْلَ الدَّفْنِ، كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَفَاطِمَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْنَى عِنْدَ الْقَبْرِ بَعْدَ الدَّفْنِ كَفَاطِمَةَ.

(1) - أخرج الإمام الترمذي - باب ما جاء في الزيارة للقبور للنساء: عن عبد الله بن أبي مليكة قال: لما توفى
عبد الرحمن بن أبي بكر بالحُبَشِيِّ قال: فحُمِلَ إِلَى مَكَّةَ فَدُفِنَ بِهَا، فَلَمَّا قَدِمَتْ عَائِشَةُ أَنْتَ قَبْرَ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ:

وَكُنَّا كَنَدَمَانِيَّ جَذِيمَةً حَقْبَةً مِنْ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
وَعِشْنَا بَخِيرًا فِي الْحَيَاةِ وَقَبَانَا أَصَابَ الْمَنِيَا رَهْطَ كِسْرَى وَتُبَّعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِنَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دُفِنْتُ إِلَّا حَيْثُ مِتَّ، وَلَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ. سنن الترمذي 2 / 534 رقم:
1078، والحُبَشِيُّ موضع قريب من مَكَّةَ، قال السيوطي: بينه وبين مَكَّةَ اثنا عشر ميلاً.

(2) - نَدَمَانِيَّ جَذِيمَةٌ ذَهَبٌ مِثْلًا، وَسَبِيهِ أَنْ جَذِيمَةُ الْأَبْرَشِ الْمَلِكِ، وَكَانَ ابْنُ أُخْتِهِ عَمْرُو بْنُ عَدِيٍّ قَدْ فَقَدَهُ
جَذِيمَةُ الْأَبْرَشِ دَهْرًا. ثُمَّ أَنَّ رَجُلَيْنِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا مَالِكٌ وَالْآخَرُ عَقِيلٌ وَجَدَا. فَقَدَمَا بِهِ عَلَى جَذِيمَةَ
فَعَظِمَ مَوْقِعُهُ مِنْهُ. وَقَالَ: سَلَانِي مَا شِئْتُمَا، فَسَلَاةٌ أَنْ يَكُونَا نَدِيمِيهِ مَا عَاشَ وَعَاشَا، فَأَجَابَهُمَا إِلَى
ذَلِكَ، فَيَمَّا نَدَمَانَا جَذِيمَةً، وَفِيهِمْ يَقُولُ مُدَّمُ بْنُ نُورَةَ الْيَرْبُوعِيُّ فِي نَفْسِهِ وَأَخِيهِ مَالِكٍ:

وَكُنَّا كَنَدَمَانِيَّ جَذِيمَةً حَقْبَةً مِنْ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِنَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

وَلَمَّا أَثْبَتْنَا التَّابِينَ وَالشَّانَاءَ بِالسُّنَّةِ وَالْعَمَلِ مِنْ كِتَابِ الْأَحَادِيثِ
الْمُعْتَمَدَةِ، مَعَ كَلَامِ شَرَّاحِهَا الْمُعْتَبَرِينَ الْمَالِكِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ
نَتَقَوَّى بِهَا ذِكْرَهُ أَبْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، لَيْسَ مَحْنٌ يَزُنُّ بِالْكَذِبِ وَلَا يُتَّهَمُ فِي
النَّقْلِ، وَنُقُولُهُ الْكَثِيرَةُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا،

فقد ذكرَ أبي سعيد علي بن⁽¹⁾، وَوَقُوفُ عَلِيٍّ
عَلَى قَبْرِ خَبَّابٍ⁽²⁾، وَوَقُوفُ الْحَسَنِ السَّبِطِ عَلَى قَبْرِ أَبِيهِ⁽³⁾، وَوَقُوفُ
ابْنِ السَّمَّاءِ⁽⁴⁾ عَلَى قَبْرِ دَاوُدَ الطَّائِي⁽⁵⁾، وَوَقُوفُ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ
عَلَى قَبْرِ أَخِيهِ⁽⁶⁾، وَوَقُوفُ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى قَبْرِ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ⁽⁷⁾،

(1) - في الأصل كلمة مضموسة.

(2) - وقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه على قبر خَبَّابٍ فقال: رَحِمَ اللهُ خَبَّابًا لَقَدْ أَسْلَمَ رَاغِبًا،
وَجَاهِدَ طَائِعًا، وَهَاشَ زَاهِدًا، وَابْتَلَنِي فِي جَسَمِهِ فَصِيرًا، وَلَنْ يَضِيعَ اللهُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا. أنظر
العقد الفريد 2 / 122.

(3) - وقوف الحسن السبط على قبر أبيه: لما توفّي علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قام الحسن بن علي رضي
الله عنهما فقال: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ قُبِضَ فَيُكْمِ اللَّيْلَةُ رَجُلٌ لَمْ يَسْبِقْهُ الْأَوَّلُونَ. وَلَمْ يَدْرِكْهُ الْآخِرُونَ. فَقَدْ كَانَ
رَسُولُ ﷺ يبعثه. فَيَكْتَنِفُهُ جَبْرِيلُ عَنْ يَمِينِهِ. وَمِيكَائِيلُ عَنْ شِمَالِهِ. لَا يَنْتَنِي حَتَّى يَفْتَحَ اللهُ لَهُ، مَا تَرَكَ
مَقْرَأًا وَلَا يَبْضَاءَ. إِلَّا سَبْعُمِائَةِ دِرْهَمٍ أَعَدَّهَا لَخَادِمٍ لَهُ. أنظر العقد الفريد 2 / 123.

(4) - ابن السَّمَّاءِ، وهو: عثمان بن أحمد بن عبيد الله بن يزيد. أبو عمرو الدقاق. ابن السَّمَّاءِ.

(5) - وقوف ابن السَّمَّاءِ على قبر داود الطائي وتأبينه له لم نورد له طوله. أنظر في العقد الفريد 2 / 123.

(6) - وقف الأحنف بن قيس على قبر أخيه فأشهد:

فَوَ اللهُ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رَزَتْهُ
بِحَنَابِ قَوْسِي مَا مَشَيْتُ عَلَى الْأَرْضِ
بَلَى إِنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا
تُؤَكِّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمِضِي

أنظر العقد الفريد 2 / 123

(7) - وقف محمد بن الحنفية على قبر أخيه الحسين بن علي رضي الله عنهما فحَنَفَتْهُ الْعَبْرَةُ، ثُمَّ لَعَنَ فَقَالَ:
بِرَحْمَةِ اللهِ إِنِّي أَحْمَدُ، فَكُنْ عَرَبَتْ حَيَاتُكَ فَلَقَدْ هَدَيْتَ وَقَاتَلْتَ. وَلَنَعَمْ الرُّوحُ رُوحُ شَمْسٍ بِدَلَّتْ، وَلَنَعَمْ الْيَدَيْنِ يَدَانِ
حَسَنَتَانِ. وَقَدْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَأَنْتَ بِقِيَّةٍ وَلَدَ الْأَنْبِيَاءِ. وَسَبِيلُ الْهَدَى، وَطَائِفُ أَصْحَابِ الْكُتُبِ.
عَذَابُكَ أَقْبَى الْعَذَابِ. وَزِينَتُكَ فِي حَبَرِ الْإِسْلَامِ، فَطَبِيتُ حَيًّا وَطَبِيتُ مَيِّتًا، وَإِنْ كَانَتْ أُنْطَلَقَ فَيُرْطَبُ
بِغَارِكَ، وَلَا شَاغِقٌ فِي الطَّيْرِ يَدُ أَنْظُرَ العقد الفريد 2 / 132.

ووقوف عائشة على قبر أبيها⁽¹⁾، ووقوف علي على قبر أبي بكر⁽²⁾، في آخرين كثيرين.

فكل هذا الذي ذكرناه دليل على ثبوت أصل الشئ الذي فعلناه، والله يعلم والناس يعرفون أننا ما ذكرنا الرجل إلا بما فيه اعتقادنا، ومما به اتصف به، مما به وصفناه، وإن كان في كلامنا نشر مُسَجَّعٌ أو نَظْمٌ مُرَصَّعٌ فقد كان في كلام السلف فيما تقدّم، وهو إذا تتبعتّه تجده كثيراً.

فإن قلت: قد ورد في حديث وصيّته ﷺ لأصحابه وأهل بيته، لما جمعهم في بيت عائشة، عن ابن مسعود أنه قال ﷺ: (ولا تؤذوني بتركية)⁽³⁾.

(1) - وقفت أئمة عائشة على قبر أبيها أبي بكر رضي الله عنهما فقالت: نضر الله وجهك، وشكر لك سعيك، فقد كنت للدين مذللاً بإيدبارك عنهما، وكنت للأخرة معزاً بإقبالك عليهما، ولئن كان أجل الحوادث بعد رسول الله ﷺ رؤؤك، وأعظم المناسبات بعده فقذك، إن كتاب الله ليعد بحسن الصور فيك، وحسن العوض منك، فأننا أنجز عهد الله بحسن العزاء عليك، واستعيشه منك بالاستغفار لك، فعليك السلام ورحمة الله، توديع غير ثانية لحياتك، ولا رزية على القضاء فيك. ثم انصرفت. أنظر العقد الفريد 2 / 124.

(2) - ومما قاله سيّدنا علي في رثاء أبي بكر رضي الله عنهما - قبل الثفن -: رحمتك الله أبا بكر. كنت والله أول القوم إسلاماً، وأخلصهم إيماناً، وأشدّهم يقيناً، وأعظمهم غناء، وأحفظهم على رسول الله ﷺ، وأحذيتهم على الإسلام، وأحنّهم على أهله. وأشبههم برسول الله ﷺ خلقاً وفضلاً ومدياً وسمناً، فجزاك الله عن الإسلام وعن رسوله وعن المسلمين خيراً. صدقت رسول الله حين كذبه الناس. وواسيته حين بخلوا، وقمت معه حين قعدوا، سئلك الله في كتابه صدقاً فقال: (والذي جاء بالصدق وصدق به)، يريد محمداً وبيرك. كنت والله للإسلام حصناً، وعلى الكافرين عذاباً، لم تغفل حجتك ولم تضعف بصورتك. كنت كالجبل لا تحركه العواصف، ولا نزله اللواصف، ... أنظر العقد الفريد 3 / 124.

(3) - حديث وصية رسول الله ﷺ لأصحابه وأهل بيته رواه الواحدي، والطبراني في كتاب الدعاء 1 / 381. والحاكم في المستدرک، والبراز في مسنده، والهيتمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، قال القسطلاني بعد أن أورده: كذا رواه الطبراني في الدعاء وهو وإمام جدا 4 - 334. ورويت في بعض رواياته عبارة: ولا تؤذوني بتركية، رواها الطبراني في كتاب الدعاء، ولم ترد في روايات أخرى، كما ذكر الإمام المحدث سيدي عبد

قلت: عنه جوابان الأول: أن هذا الحديث رواه الواحدي والطبراني وغيرهما إلى ابن مسعود بسند ضعيف، نص على ضعفه القسطلاني في مواهبه، ومنهم من روى هذه العبارة ومنهم (من) لم يروها، والضعيف أنه لا يحتج به في الأحكام، ولا يقوى على معارضة ما تقدم من صحاح الآثار.

والجواب الثاني على سبيل التنازل، أن التزكية المنهى عنها هي وصفه بما ليس له من صفات الألوهية، كتطرية النصارى عيسى عليه السلام، وليست من الشئ الوارد فيما تقدم، وهذا المحمل كمحمل الزرقاني للرتاء المنهى عنه على رثاء الجاهلية جمعاً بين الأحاديث.

وأما إنشادنا للشعر في المسجد، فقد قال في شرح مسلم: أجازة الجمهور⁽¹⁾ لحديث مَرُورٍ عُمَرُ بِحَسَّانٍ وإنكاره عليه، وقول حسن له: كنت

الحميد بن باديس، وفي مستدرک الحاكم: ولا تؤذوني بباكية ولا برنة ولا بصيحة. وعند البزار ومجمع الزوائد للهيتمي: ولا تؤذوني بباكية ولا صارخة ولا رائة.

(1) - قال الإمام النووي في شرح مسلم: قوله: (أن حسّاناً انشد الشعر في المسجد بإذن النبي ﷺ)، فيه جواز إنشاد الشعر في المسجد، إذا كان مباحاً، واستحبابه إذا كان في مباح الإسلام وأهله، أو في هجاء الكفار والقذريين على قتالهم، أو تحقيرهم ونحو ذلك، شرح النووي على مسلم 45 / 16. وإنشاد الشعر في المسجد إن تضمن الثناء على الله عز وجل، ورسوله ﷺ، وأئمة الدين، والحث على تقوى الله جل جلاله، وهمل الطير، وتضمن مواظب وحكماء، فهو جائز مباح عند الأئمة الأربعة، وإن اشتمل على ما يخالف أصول الشرع فهو حرام. انظر تفصيل ذلك في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيري 1 / 209.

انشده وفيه مَنْ هو خيرُ منك، واستشهد بأبي هريرة، فسَكَتَ عنه عمر إذ ذاك⁽¹⁾. إ - هـ، بمعنى.

ونصوصُ أئمةِ المذهبِ في جوازِ إنشادِ الشعرِ في المسجدِ ما لم يكن غناءً أو هجاءً معروفة، مَن ذَكَرَهَا زُرُوق في أواخرِ شرحِهِ للرَّسالة⁽²⁾.

وأما رفعُ الصَّوتِ في المسجدِ فكرِهَهُ مالكٌ بالعلمِ وغيره، وأجازَهُ أبو حنيفةٌ عند الحاجةِ إليه، وخُذُوثُ سَبِيهِ⁽³⁾، واحتجَّ على ذلك بحديثِ كَعْبٍ مع ابنِ أبي حَزْرَدٍ⁽⁴⁾ لما ارتفعتْ أصواتُهم، وسَكَتَ رسولُ الله ﷺ عليهما، ذَكَرَ هذا شيخُ الإسلامِ زَكَرِيَّا في شرحِهِ على البُخَارِيِّ⁽⁵⁾.

(1) - أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أنَّ عمرَ مَرَّ بحسان وهو يُنشِئُ الشعرَ في المسجد، فَلَخِظَ إليه فقال: كنتَ انشده وفيه مَنْ هو خيرُ منك، ثم التفتَ إلى أبي هريرة فقال: أنشدك الله أسمعْتَ رسولَ الله ﷺ - يقول: (أجِبْ عَنِّي، اللهم أئده بروحِ القُدُس) قال: نَعَمْ، مسلم حديث رقم: 6539.

(2) انظر شرح العلامة محمد بن أحمد البرنسي القاسي المعروف بزيَّادٍ على الرَّسالة 420/2 وقال العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي في شرحه على الرَّسالة: وقد سمعَ الثُّبِّيُّ ﷺ الشعرَ في المسجد وغيره، ن - م - ن - ص.

(3) رفعُ الصَّوتِ في المسجد: قال السَّادة المالكية: يكره رفعُ الصَّوتِ في المسجد ولو بالذِّكْر والعلم، واستثنوا من ذلك أموراً أربعة: الأوَّل: ما إذا احتاجَ المُدرِّسُ إليه لإسعادِ المتعلِّمين فلا يكره، الثَّاني: رفعُ الصَّوتِ بالثُّلُوبِ في مسجدٍ مَكَّةَ أو مَنى، الثَّالث: رفعُ صوتِ المُرَّابِطِ بالثُّكْبِيرِ ونحوه فلا يكره، الرَّابِع: ما إذا أَدَّى الرَّفْعُ إلى التَّهْوِيشِ على مصلٍّ فيحرم. الفقه على المذاهب الأربعة 286/1.

ورد في الموسوعة الفقهية الكويتية: قال الحنفية بكراهية رفعِ الصَّوتِ بذكرٍ في المسجد إلا للتَّنْفِيزِ، وقال المالكية: يُكْرَهُ رفعُ الصَّوتِ في المسجد بذكرٍ وقُرْآنٍ وعِلْمٍ فوقَ إسعادِ المخاطَب. 207/37.

(4) هو عبد الله بن أبي حَزْرَدٍ الأسلمي، يكنى أبا مُحَمَّدٍ، واسم أبي حَزْرَدٍ: سلامة بن عمير، وقيل: عبید بن عمير بن أبي سلامة، يُعَدُّ في أهل المدينة، أوَّلُ مشاهِدِ عيدِ الله بن أبي حَزْرَدٍ الأسلمي الحديبية، ثمَّ وما بعدُما. وقد أمره رسولُ الله ﷺ على سراياه واحدة بعد واحدة، توفي سنة إحدى وسبعين، وهو ابن إحدى وثمانين، الإستيعاب 3 / 887 رقم: 1507.

(5) الحديث أخرجه الإمام البخاري عن عبد الله بن كعب بن مالك رضي الله عنه أنَّه نقاضى ابن أبي حَزْرَدٍ دُعَاً كان له عليه في المسجد، فارتفعتْ أصواتُهما حتَّى سمعها رسولُ الله ﷺ وهو في

وَلَنَا فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ تَوْسِيعَةٌ، بَلْ هِيَ فَسْحَةٌ لِّجَمِيعِ الْمَالِكِيِّينَ الَّذِينَ
يَقْرَأُونَ الْعِلْمَ وَيَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ لَا مُحَالَةَ فِي جَمِيعِ مَسَاجِدِ الْبِلَادِ، وَمِنْهُمْ
حَضْرَةُ الشَّيْخِ الْمُعْتَرِضِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُنْصِيفِينَ، عَلَى أَنَّ صَوْتَنَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ
لَمْ يَكُنْ خَارِجًا عَنِ الْمُعْتَادِ، وَلَا زَائِدًا عَلَى الْقَدْرِ الْمُحْتَاجِ.

هذا آخر القسم الأول،

وقد بَانَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى سَعْدُنَا،

وَالضَّحَىٰ مُعْتَمِدُنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

بيته، فخرج إليهما حتى كشف سجن حجريته فزاد: (كتب) قال: لبيك يا رسول الله،
قال: (ضع من دينك هذا). فأوما إليه - أي الشطر - قال: لقد فعلت يا رسول الله قال: (قم
فادضم). قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: وابن أبي حنزة اسمه عبد الله الأسلمي. وسجن
حجريته - بكسر السين المهملة وفتحها أي سجنها، أو أحد طرقي السور المفرج - منحه البازي
186/5 إلا إن الشيخ زكريا لم يذكر في شرحه للبشاري ما نسبته إليه الإمام ابن باديس - ولعل
شيخ الإسلام ذكر ذلك في أحد مؤلفاته.

القسم الثاني

في مباحث العالم الفاضل، فيما نقله من الأقوال، وبيان خزوها عن
موضوع البحث والجدال

إعلم أننا لو اقتصرنا على الإجمال، لكان ما ذكرناه سابقاً كافياً في
معارضة كلامه معارضة الدليل بالدليل، ويترجح جانبنا بإبنائنا على
صحاح الآثار، وعمل السلف الأخيار، لكننا نسلط طريق التفصيل
فنبين ما وضعه من القول في غير محله، وما انقلب من الأدلة عليه،
بعد أن نورد جميع كتابته كما هي عندنا بخطه، ونعقب كل فصل،
فصل منها بما لنا فيه.

قال: في المدخل في فصل الجنائز، ما لفظه بعد كلام: فإذا أخذوا في
إخراجه إلى النعش فليحذر من هذه البدعة التي يفعلها أكثرهم، وهي
حضور شخص يسمى بالمدير فيزكي الميت على الله تعالى، بمثل قوله:
السعيد، الشهيد، القاضي، الصدر، الرئيس، الصالح، العابد، الحاشع،
الورع، كهف الفقراء والمساكين، وللمرأة: السعيدة، الشهيدة إلى غير
ذلك من الفاظهم المعهودة عندهم، المنهى عنها في الشرع الشريف،
التي جمعت بين التزكية والكذب الصراح، والمحل محل صدق
وإخلاص، ورجوع إلى المولى سبحانه وتعالى، فقالوه بضد المراد منهم،
والميت في هذا الوقت مضطراً إلى الدعاء له، وإظهار فقره ومسكنته
واضطرابه واحتياجه إلى رحمة ربه سبحانه وتعالى، وهم يأخذون في
نقيض ذلك كله، فإننا لله وإنا إليه راجعون⁽¹⁾.

أقول:

أوردَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُسْتَمِلٌ مَا هَكَذَا يَا سَعْدُ تَوَرَّدَ الْإِبِلُ⁽¹⁾

هذا المديِّر رجُلٌ مُسْتَأْجَرٌ يَهْرَفُ بِمَا لَا يَعْرِفُ، فقد يذكر هذه الصفات فيمن يعتقد أنَّصافه بأصدادها، لا يهِّمه إلا إتمام وظيفته، والتَّحْصِيلُ على فائده، فهو حَرِيٌّ بِالْإِنْكَارِ، لأنَّه واقِفٌ من الكذبِ على شَفَى جُرْفٍ هَارٍ.

وأما نحنُ فقدْ فُهِمْنَا بِمَا نَعْرِفُهُ ويعرفه النَّاسُ، لا يَحْمِلُنَا عَلَيْهِ إِلَّا مَحَبَّةُ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْإِسَادَةِ بِذِكْرِهِمْ، فكيف نُقَاسُ بِهِ، ثُمَّ إِنَّ المَدِيرَ يَسْتَأْجِرُهُ أَهْلُ الْمَيْتِ لِمَدْحِ مَيْتِهِمْ، فهم مُرْتَكِبُونَ لِلرِّيَاءِ وَقاصِدُونَ لِلسَّمْعَةِ، والمُدِيرُ لا مبالاةَ لَهُ بِهِمْ لولا الطَّمَعُ فيما بأيديهم، فالجَانِبَانِ سَوَاءٌ فِي مُخَالَفَةِ الدِّينِ، فكيف يُقَاسُ بِهِمْ وَبِهِ، مَنْ لَا تَسَبَّبَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ، وَمَنْ لَا يَطْمَعُ فِي دُنْيَا أَحَدٍ مِنَ المَخْلُوقِينَ، لَا شَكَّ قَدْ قَاسَ قِيَاسًا فَاسِدًا، مَنْ جَعَلَ الْبَابَيْنِ بَابًا وَاحِدًا، وَإِنَّ تَرْكِهَ كَانَتْ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ الْقَبِيحِ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْمَدِيرِ الْحَسِيسِ، مع مثلِ هؤلاءِ الْمُرَائِينَ لَجْدِيرَةٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا قَالَهُ فِيهَا ابْنُ الْحَاجِّ⁽²⁾، لِمُخَالَفَتِهَا لِحَالَةِ السَّلَفِ وَمَا

(1) - البيت صار مثلاً مشهوراً، وهو لماك بن زيد، وسببه أن مالكا بن زيد كان صاحب إبل كثيرة، ولما تزوج أورد الإبل أخوة سعد، ولم يحسن القيام عليها والرفق بها، فأنشد أخوه مالك البيت، ويضرب مثلاً لمن لا يحسن القول أو العمل. انظر مجمع الأمثال للميداني: 2/ 288.

(2) - هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد العنبري، المعروف بابن الحاج المغربي الفاسي. من أصحاب الشيخ محمد بن أبي جعفر، سمع بالمغرب من بعض شيوخه، وقدم القاهرة وسمع بها الحديث وحدث بها، وأجاز أن أدرك حياته. أخذ عنه الشيخ أبو عبد الله النوني، والشيخ خليل بن إسحاق المالكي، صنف كتاب المدخل، قال ابن خزون: وهو كتاب خفي جمع فيه علما غزيرا، والإهتمام بالوقوف عليه متعين، توفي ابن الحاج ربعة ألاف سنة 737 هـ. التهذيب 2/ 255. الشجرة 218 رقم 769.

كانت عليه، وما أبعدَهَا من الثناء الشرعي الذي هو مدح الميت بها فيه، ممن يعتقّد أنصافه به، بدون دأع من الأغراض الدنيوية يدعوه إليه، فإنها بحيث لا يُشْتَبه بها ولا تُشَبّه.

ثم قال من كلام المدخل أيضاً: ثم إنَّ المدير لم يكتف بالتزكية للميت والكذب في حقّه، حتّى فعل ذلك في حق غيره من الأحياء بنحو قوله: ليتقدّم سيّدنا القاضي الصدر الرئيس، وما أشبه ذلك من التزكية المنهى عنها في الشرع، ثم بعد ذلك يقول: فلان الدين، ينعته بغير اسمه الشرعي، وقد تقدّم ما في النعوت من المنع، وتعظيمه لكل واحد على قدر ما يرجوه منهم في الحال والمآل، وقد تقدّم أنّ المحلّ محلّ تواضع ورجوع وتوبة، وما يفعلونه من حضور المدير وما يرضون به من أفعاله وأقواله، كل ذلك نقيض وعكس حال السلف رضي الله عنهم في هذا المحلّ⁽¹⁾ إ - هـ، كلام المدخل.

أقول: أمّا تزكية الحيّ فليست من موضوعنا، وهي إذا كانت من مثل هذا المدير الطماع، الذي ينزل الصفات بدون تمييز فيما صادقه من الذوات، ويسوق الأقوال بلا تمييز فيما تنطبق عليه من المحال، جديرة بكل إنكار، وقوله: وتعظيمه لكل أحد إلخ، دليل على سوء قصده، ورضاهم به مشاركة لهم في قبيح فعله، فالجميع خارجون عن سنن الشرع ومنهجه.

قال: ثم قال يعني ابن الحاج بعد أن حذّر من جملة من البدع: وهذا وما شاكله ضد ما كانت عليه جنائز السلف الماضين رضي الله

عنهم أجمعين، لأنّ جنائزهم كانت على التّزام الأدب والسّكون والخشوع والخضوع، حتّى أنّ صاحب المصيبة كان لا يُعرف من بينهم، لكثرة حزن الجميع، وما أخذهم من القلق والانزعاج بسبب التفكير فيما هم إليه صائرون وعليه قادمون، حتّى أنّه كان بعضهم يريد أن يلتقى صاحبه لضرورة تقعّ له عنده، فيلقاه في الجنازة فلا يزيد على السّلام الشرعيّ شيئاً، لشغل كلّ بما تقدّم ذكره، حتّى أن بعضهم لا يقدر أن يأخذ الغداء تلك الليلة لشدة ما أصابه من الجوع، كما قاله الحسن البصريّ رضي الله تعالى عنه: مَيّتُ غَدًا يُشَيِّعُ مَيّتَ الْيَوْمِ⁽¹⁾.

اقول: لا شكّ أنّ حالة المدير والراضين به، التي انحطّ كلام ابن الحاج عليها وعلى ما مائلها مُضادةٌ لحالة السّلف.

وأما الشّاء الشرعيّ فإنّه لا يُنافي حاكمهم من الخضوع والخشوع، بل يرقّق القلوب ويسيل الدّموع، وكفى دليلاً على عدم منافاته فعل ما تقدّم من سلف الإسلام وساداته.

والشّاء إنّما يكون في وقت يسير، فلا يمنع من استمرار السّكوت فيما عداه، بما قد يشغل عن التّفكير في لقاء ربّ العالمين.

ثمّ قال من كلام المدخل أيضاً: وانظر رحمنا الله وإياك إلى قول عبد الله بن مسعود، قال في الجنازة: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، فقال: لا غفر الله لك. فإذا كان هذا حاكمهم في تحفظهم في رفع الصّوت بمثل هذا اللفظ، فما بالك بما يفعلونه كما تقدّم ذكره، فأين الحال من الحال، إنّنا لله وإنّا إليه راجعون. إ - هـ، كلام المدخل⁽²⁾.

أقول: الثناء الذي وَرَدَتْ بِهِ الآثارُ غير طلب الاستغفار، وابن الحاج احتجَّ بإنكار ابن مسعود له على إنكار ما تقدَّم مِنْ تَرْكِيةِ المُديرِ بالأوَّلَى مِنْهُ، وتَرْكِيةِ المُديرِ ليستَ ممَّا فعلناه مِنْ الثَّناءِ الشرعيِّ في العيرِ ولا في النِّفيرِ، مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ ابنُ الحاجِّ يَحْتَجُّ بِإِنْكَارِ ابنِ مسعود لَطَلَبِ الاستغفار على نَفْيِ الثَّناءِ الوَارِدِ فِي صِحَاحِ الآثارِ، عَلَى أَنَّ طَلَبَ الاستغفار لِلْمَيِّتِ قد رَوَى فِيهِ أَبُو داود ما يدلُّ على أَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي السُّنَّةِ، فقال: باب الاستغفار عِنْدَ القَبْرِ لِلْمَيِّتِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُجَيْرٍ عَنْ هَانِئٍ مَوْلَى عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ (اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّيِّبَاتِ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ)⁽¹⁾.

وهذا السُّنَدُ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ مُوثِقُونَ، كما يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالِاطِّلاعِ على تَرَاجِيهِمْ فِي طَبَقَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ مِنْ عِنْدِهِ: انْتَهَى كَلَامُ الْمَدْخَلِ، جَلَبَنَاهُ بِرُمَّتِهِ لِأَنَّهُ كَاشِفٌ لِلنَّقَابِ عَنْ تَمَامِ الْمَشْرُوعِ، شَارِحٌ لِعَمَلِ السَّلَفِ كَيْفَ كَانَ.

أقول: قد رَفَعْنَا الْحِجَابَ لِأَوَّلِي الْأَلْبَابِ، أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الْمَدْخَلِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُديرِ الثَّرَّارِ، لَا فِي الثَّناءِ الثَّابِتِ فِي صِحَاحِ الآثارِ.

(1) - أخرجه أبو داود في سننه: باب الاستغفار عند القبر للميت، حديث رقم 3221: عن عثمان بن عفان قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: (استغفروا لأخيكم وسلوا له بالتَّيِّبَاتِ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ). ج 5، وفي مستدرك الحاكم عن عثمان رضي الله عنه: (استغفروا لأخيكم وسلوا الله له بالتَّيِّبَاتِ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ). حديث رقم 1403، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يطرأ عليه روافقه الذهبي في التلخيص.

قَالَ مِنْ عِنْدِهِ: وَأَثَرُ ابْنِ مَسْعُودٍ كَافٍ فِي ذَلِكَ.

أَقُولُ: قَدَرْنَا أَنَّ أَثَرَ ابْنِ مَسْعُودٍ⁽¹⁾ فِي طَلَبِ الْاسْتِغْفَارِ وَهُوَ غَيْرُ الشَّنَاءِ الْمُقْصُودِ، عَلَى أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَوْ فَرَضْنَا عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُلِ دَلَالَتُهُ عَلَى نَفْيِ الشَّنَاءِ، لَكَانَ مُعَارِضًا بِهَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ وَأَقْوَى مِنَ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلِ.

ثُمَّ قَالَ: وَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْمَدْخَلِ مَذْكُورٌ فِي نَوَازِلِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْمِيعَارِ⁽²⁾، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، مُتَّحِدَةِ الْمَوْضُوعِ أَوْ مُتْقَابِرَةٍ، وَبَعْضُهَا شَارِحٌ لِبَعْضٍ.

أَقُولُ: سَوَاءٌ عَلَيْنَا اتَّحَدَّثُ أَمْ تَقَارَبْتُ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا كَمَا سَتَرَى عَنِ الْمَوْضُوعِ قَدْ تَبَاعَدَتْ.

ثُمَّ قَالَ مِنْهَا مَا لَفْظُهُ: وَسُئِلَ بَعْضُ الثُّونِسِيِّينَ عَنْ إِخْرَاجِ الْمَيِّتِ الَّذِي يُظَنُّ صِلَاحَهُ بِالْوَلَاوِلِ وَالتَّرْغَرِيثِ⁽³⁾، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَدْعُو يَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَرَ بِقَطْعِهَا مَنْ يُسْتَتَلُّ أَمْرُهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهَا أَعْلَمُ قَوْلًا يَقَالُ عِنْدَ

(1) - الأثر المذكور لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، لم تذكر المصادر المتوفرة لدي أنه لابن مسعود، بل ذكرت أنه لسعيد بن جبيرة. روى ابن شعبة في مصنفه عن بكير بن عتيق قال: كنت في جنازة فيها سعيد بن جبيرة فقال رجل: استغفروا له غفر الله لكم، قال سعيد بن جبيرة: لا غفر الله لك. المصنف رقم: 11304. وفي رواية عن العلاء عن سعيد بن جبيرة قال: كنت معه في جنازة فسمع رجلا يقول: استغفروا له غفر الله لكم، فنهاه. المصنف رقم: 11305.

(2) - انظر نوازل الجنائز في كتاب الميعار ج 1 / 306 إلى 364.

(3) - الترغريث. قال معلقوا كتاب الميعار: الترغريث: تسخيف شعبي للفظ زغرودة، وتحريف لمعناه كذلك، إذ هو في الأصل قتل برقعة القمل في حلقه، بهذا يطلق عندنا - كالولاول - على هدير خاص تردده النساء عند الفرج. الميعار جلد 1 / 334.

الخروج للجنّازة كان السلف الصالح يستعملونه. إ - هـ. وسلمه صاحب المعيار فأنظره⁽¹⁾.

أقول: بالله أين كان فكرك يا مولانا الأستاذ، لما كتبت هذه المسألة من المعيار، هل كانت من أولاد الشيخ ولولة أو تزغريت!، أم كان ثم قول عند إخراج الميت.

نحن في موضوع الثناء عند القبر فما بالك تنقل فيما هو مبين للثناء، وواقع عند الإخراج، هل هذا وحياتك إلا تخليط، ولكن مقدرة لك يا مولانا، فإن شغفك بالمعيار جعلك تحب إدخاله في كل شيء، وذكر اسمه في كل موضوع، وعلى كل حال فلا أظن صاحب المعيار رحمه الله تعالى يرضى منك بهذه المحبة العمياء، التي تركتك تقذف بنصوصه على حسب أغراضك، خارجة عن دائرة الموضوع، فلان النص يصير قبيحا إذا كان في غير محله وإن حسن في نفسه، فإذا كنت محبا لصاحب المعيار فحبه بالصدق أو دغ.

ثم قال وفيه أيضا: وسئل عن أهل موضع عادتهم إذا مات لهم إنسان يصعد أحدهم في ربع النهار في المنارة في الجامع الأعظم، ويقرأ شيئا من القرآن، ويذكر نحو ما يفعل المؤذن في الليل، ثم يذكر في المنار ويقول: مات فلان وجنّازته في كذا، إلى أشياء كثيرة من نحو هذا. فأجاب: أن ذلك من أشد النعي الذي جاء النهي عنه في الحديث، فالواجب التقدم فيه بالنهي والدم منه، لقبحه بفعله في الصوامع، التي يشرع فيها الإعلام بالأوقات لإقامة شرائع الصلوات⁽²⁾. إ - هـ. ففي المسجد أقبح وأعظم.

(1) - أنظر المعيار للونشريسي 1 / 734.

(2) - أنظر المعيار للونشريسي 1 / 317.

أقول: هذا من باب النعي كما قال المجيب، والنعي عندهم كما قال الترمذي هو الإعلام بموت الميت⁽¹⁾، والإعلام بالموت على وجه النعي المنهي عنه من الثناء عليه، الذي هو موضوع الكلام، وفي هذه الصورة الواقعة في السؤال جاء النهي على كيفية الأدب الشرعي فاشتد قبضه، وحيث كان قبضاً في نفسه فهو في المسجد أقبح.

وأما الثناء فليس فيه شيء من هذا، وليس هو بقبیح في نفسه، فلا يكون قبیحاً لا في المسجد ولا في غيره، وكيف يؤسم بأنه قبیح، وقد قام عليه مما تقدم من الحديث والعمل الصحيح (.....)⁽²⁾ لكن الشيخ حسب الثناء والنعي شيئاً واحداً، فأخذ يحمل في أوصاف النعي عليه، ولا شك أن ذلك من عدم تأمله في النصوص التي بين يديه.

ثم قال وفيه أيضاً: وسئل أبو سعيد بن لب⁽³⁾ عن الجهر بالذكر أمام الجنازة على صوت واحد، كيف حكمه، فأجاب: إن ذكر الله، والصلاة

(1) - أخرج الإمام الترمذي عن حذيفة بن اليمان قال: سمعت رسول الله ﷺ نهى عن النعي. قال الترمذي: هذا حديث حسن. حديث رقم: 1005. وأخرج الترمذي عن علقمة عن عبد الله قال: إياكم والنعي فإن النعي من عمل الجاهلية. رقم: 1006. باب ما جاء في كراهية النعي. قال أبو عبد الله: والنعي أذان بالموت. وأبو عبد الله كنية شيخ الترمذي محمد بن حميد الرازي. الجامع الكبير: سنن الترمذي 2 / 474.

(2) - في الأصل كلمة مطلوسة.

(3) - هو الإمام: أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب الغرناطي، أخذ عن القاضي المعروف بابن بكر وبنه تقي، وأبي جعفر الزيات، وأبي محمد بن سلمون، والطناجلي وأجازوه، والتاسر المشدالي. وابن عبد الرقيق، والشاح الفلكهاني. وفخر الدين ابن المنير وغيرهم. وأخذ عنه الإمام الشاطبي. ومحمد بن عاصم. وابنه أبو يحيى بن عاصم، وأبو القاسم بن سراج، والإمام الحفار. وابن بقي. ولسان الدين بن الخطيب. وابن زمرك. وابن علق. وابن الخشاب، ومحمد بن جزي. من تأليفه: شرح جمل الزجاجي. شرح القصيدة المغزية في المسائل النحوية. الطرر المرسومة على الحلل المرقومة وهو شرح ألفية في أصول الفقه للسان الدين ابن الخطيب. الرد على ابن عرفة في مسألة القراءة الشاذة. وشرح تصنيف الشهاب. وفناوى حافلة سميت: تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد، والأجوبة الثمانية. وقصيدة لامية وشرحها، رسالة في تعيين محل دخول البناء من مغولي يدك وأبدك، قال الإمام النواقي عنه: نحن على قنونه في الحلال والحرام. مولده سنة 701 هـ. ووفاته سنة 782 هـ. الديباج 2 / 110. الشجرة 230 رقم: 826. وانظر عنه مقدمة بحقي كتابه: تقريب الأمل البعيد.

على رسوله عليه السلام من أفضل الأعمال وجميعه حسن، ولكن للشَّرْع وظائف وقتهَا، وأذكُر عَيْنَهَا في أوقات وقتهَا، فوضع وظيفة موضع أخرى بدعة، وإقرار الوظائف في محلها سنة، وتلقي وظائف الأعمال في محل الجنائز إنما هو الصَّمْتُ والتَّفَكُّر والاعتبار، وتبديل هذه الوظائف بغيرها تشريع، ومن البدع في الدين⁽¹⁾.

أقول: من نص السؤال تعرف أنه خرج عن الموضوع، فأين الذُّكْر أمام الجنائز من الشَّاء على الميت، مما قد علمت في القسم الأول أصله، وذلك كما ذكر ابن لب (...) وكيف ينطبق على الشَّاء من تشريع وتبديل وقد قام عليه من السنة والعمل كم من دليل، ومولانا الشيخ في تطبيقه لهذه النصوص على الموضوع، كمن يركب رؤوس النُور على أجساد الحيتان.

ثم قال: من تمام كلام ابن لب، وقد قيل في قوله تعالى (فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ)، نهي عن أن يزكي بعض الناس بعضاً، تزكية السَّمْعَةِ والمدح للذُّنُوب، وكأنَّ ولي الميت يزكي ميته بذلك الفعل من قبل نفسه، ليعتقد ذلك له وليته⁽²⁾. ١ - هـ. ثم ساق مثل ما لصاحب المدخل من بيان عمل السلف.

أقول: هذا تصريح من ابن لب بأنَّ التَّزْكِيَةَ المُنْهَى عنها إنما هي ما كانت لأغراض دنيوية، كمحببة السَّمْعَةِ، وكانت بسعي أهل الميت لهذا القصد الفاسد، وهذا هو مقتضى التعبير بقوله: تزكية بصفة إلخ، ومفهومه أن ما لم يكن لهذا القصد، ولا من هذا النحو، بل كان من إنسان متحرر لذلك،

(1) - انظر العيار 1 / 314

(2) - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢

وصادر من قبل نفسه بما يعتقده من صفات الميت أنه حق لا يكون داخلا في النهي، فهذا نص جليبه الأستاذ كما تراه ليكون له وكان عليه، ولا عجب فحاطب الليل يقصد الخطب فيلاقي العطب.

ثم قال: ومثل هذا عن ابن مَرْزُوق في القراءة أيضا، وكذلك في جامعته تكرر هذا اللفظ عن أبي سعيد وغيره. إ - هـ. فصل.

أقول: القراءة ليست من الشئ، وفيها كلام طويل للعلماء⁽¹⁾ اعرضنا عنه، لأنها ليست من موضوعنا.

ثم قال: وإذا تأملت قوله: فوضع وظيفة موضع أخرى إلخ، تعلم سقوط قول من يقول: إنما يفعل كذا بقصد الحسنة، لأن فيه تركا للمشروع وابتداع.

أقول: الاحتجاج بأن ذلك إنما يفعل لقصد حسنة، إنما يحتاج إليه، وتكلم على شيء لا نص عليه في السنة كما احتج به (...) ⁽²⁾ في مسألة التحضير الذي يفعلونه عند قرب الإمامة، وأما الشئ فقد بينا أصله من السنة والعمل بما لا مزيد عليه، فلا نحتاج بهذا ولا نحتاج إليه.

ثم قال: ولا يجوز لأحد التمسك بمذاهب الصحابة، قال الحطاب والزرقاني في حاشية شرح نصير⁽³⁾ الدين اللقاني خطبة

(1) - عن القراءة على الميت أنظر: المعيار 1 / 331. وأنظر فتوى الإمام الطاهر بن عاشور، مجلة الهداية م 8 ج

11 - 1355 هـ.

(2) كلمة مملوكة في المخطوط.

(3) هكذا في الأصل والمصحح ناصر الدين.

خليل: القَرَّافِيُّ: أجمعَ المُحَقِّقُونَ مِنْ جميعِ المذاهبِ أَنَّهُ لا يجوزُ لأحدٍ التَّمسُّكُ بمذاهبِ الصَّحَابَةِ، لأنَّ مَذَاهِبَهُمْ لَمْ تُدَوَّنْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَثَمِّ، كمذاهبِ الأربعةِ لانشغالهم بمهمَّاتِ الجهادِ⁽¹⁾ (.....) ثُمَّ نَقَلَ⁽²⁾ القَرَّافِيُّ عن ابن الصَّلَاحِ وجوبَ تقليدِ واحدٍ مِنَ الأربعةِ، وفي الجَوْهَرَةِ: وَمَالِكٌ وَسَائِرُ الْأَثَمَةِ، الْبَيْتَيْنِ⁽³⁾، أَنْظِرِ الْبَيْجُورِي عَلَيْهَا⁽⁴⁾، وانظرُ جامعَ المعيارِ⁽⁵⁾ فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقُولُ: غير خافٍ على مَنْ نَظَرَ بِفَهْمٍ، أَنَّ ما قلناه في القسمِ الأوَّلِ مُبَيَّنٌّ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَعَمَلِ السَّلَفِ الْمُسْتَمِرِّ، وَمُبَيَّنٌّ

(1) - قال الإمام الزُّرقاني في شرحه على شرح النُّاصر اللُّقاني على خطبة مختصر الشَّيخ خليل: فائدة: في الحطَّاب عن القرافي قال إمام الحرمين: أجمعَ المُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَوَامَّ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِمَذَاهِبِ أَهْلِ الْأَعْيَانِ الصَّحَابَةِ، بَلْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّبِعُوا مَذَاهِبَ الْأَثَمَةِ الَّذِينَ سَبَرُوا وَنَظَرُوا وَيُؤَيُّوا، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَعْتَنُوا بِتَهْذِيبِ مَسَائِلِ الْإِجْتِهَادِ، وَإِضَاحِ طَرِيقِ الدُّظُرِ، بِخِلَافِ مَنْ بَعْدَهُمْ.

نقلا عن الشُّرْحِ الْمَخْطُوطِ لَوْحَةٍ رَقْمُ: 30 مَخْطُوطَاتِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ رَقْمُ: 303096 / فَهْمُ مَالِكِي.

(2) - فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ مَطْبُوعَةٌ.

(3) - قَالَ اللَّقَّانِي فِي جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ:

وَمَالِكٌ وَسَائِرُ الْأَثَمَةِ كَذَا أَبُو الْقَاسِمِ هَذَا الْأَثَمَةُ
فَوَاجِبٌ تَقْلِيدٌ حَرِيرٌ مِنْهُمْ كَذَا حَكَّى الْقَوْمُ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ

(4) - قَالَ الْإِمَامُ الْبَيْجُورِي: أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ الْجَنُودُ: سَيِّدُ الصُّوفِيَةِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَلَعَلَّ الْمَصْنُفَ رَأَى شَهْرَتَهُ بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ، وَلَوْ قَالَ: (جَنَيْدُهُمْ أَيْضًا هَذَا الْأَثَمَةُ) لَكَانَ أَوْضَحَ. أَنْظِرْ حَاشِيَةَ الْإِمَامِ الْبَيْجُورِي عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ الْمُسَمَّى: تَحْفَةُ الْمُرِيدِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، 247. ط 1 دَارُ السَّلَامِ الْقَاهِرَةِ مَسَر 1422 هـ / 2002 م.

(5) - عَنْ مَسْأَلَةِ تَقْلِيدِ أَهْلِ الصَّحَابَةِ أَنْظِرِ الْمَعْيَارَ 11 / 165

بنصوص شراح الحديث، ومُخَلَّل بكلام الفقهاء مِنْ مذهبنا وغيرهم، كالآبي⁽¹⁾ وزُرُوق⁽²⁾ وعبد الباقي⁽³⁾ وأبْنه⁽⁴⁾ وجسوس⁽⁵⁾، فلم نخرج

(1) - هو الإمام: أبو عبد الله محمد بن خلفه المعروف بالآبي التُّونسي، أخذ عن أئمة منهم ابن عرفة ولازمه وبه انتفع، وكان من أكبر أصحابه وقال ابن عرفة عنه: كيف أنا وأصبح وأنا بين أسدين: الآبي بفهمه وعقله، والبرزلي بحفظه ونقله. وأخذ عنه أئمة منهم ابن ناجي، وأبي حفص القلشاني، وأبي زيد الثعالبي، وغيرهم، له شرح حافل على صحيح مسلم سَمَّاهُ: إكمال الإكمال، وله شرح على المدونة. توفي سنة 828 هـ. الشجرة 244 رقم: 874. وانظر عنه مقدمة الشيخ الشاذلي الثيفر في تحقيق الإكمال.

(2) - هو الإمام: أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى التُّونسي القاسي، أشهر بزُرُوق، أخذ عن أئمة من المشرق والمغرب منهم: الشيخ حلولو، والمشدالي، والرُّصاع، والسُّنوسي، والمجاصي، والقوري، والنُّور السُّنهوري، وابن زكري، والثَّني، والثَّعالي، والحَبَّاك. وأخذ عنه: الخطَّاب الكبير، والشمس والنَّاصر اللُّقائِيان، وطاهر بن زيان القسنطيني، والشَّمراني، والقطب أبي الحسن البكري، له تأليف جليلة منها: تسعة وعشرون شرحاً على الحكم العطائية، والنُّصيحة الكافية، وعدة الريد الصَّادق، وشرح أسماء الله الحسنى، وتعليق على البخاري، وشرحان على الرِّسالة، وشرح إرشاد ابن عسكرو، وشرح مختصر خليل، والوُغليسي، والقرطبية، إلخ مولده سنة 846 هـ، ووفاته سنة 899 هـ. الشجرة 267 رقم: 988.

(3) - هو العلامة أبو محمد عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزُّرقاني، أخذ العلم عن النُّور الأجهوري ولازمه وشهد له بالعلم، وعن برهان الدين اللقاني، والنُّور الشَّبراملسي، والشمس البابلي، وأجازة جُلُّ شيوخه، وأخذ عنه جماعة منهم: ابنه محمد، وأبو عبد الله الصُّفار القيرواني، من تأليفه: شرحه الحافل النَّفيس على مختصر العلامة خليل، وله شرح على المَرْيَّة، وشرح على شرح اللقاني على خطبة مختصر خليل، ورسالة في الكلام على: إذا، ومنسك، وأجوبة على أسئلة رفعت إليه. مولده بمصر سنة 1020 هـ، ووفاته في رمضان سنة 1099 هـ. الشجرة 304 / رقم 1177.

(4) - هو العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزُّرقاني، أخذ عن والده، والنُّور الأجهوري، والخرشي، وأجازوه، وغيرهم، وأخذ عنه جماعة منهم: محمد زيتونة وأجازة، والشيخ علي بن خليفة، وأحمد النماري، وأبو الحسن السَّقَّاط، من تأليفه: شرح المواهب اللدنية وهو شرح حافل، وشرح الموطأ، واختصار المقاصد الحسنة للسَّخاوي إلخ، مولده سنة 1055 هـ، ووفاته سنة 1122 هـ. الشجرة 317 رقم: 1237.

(5) - هو العلامة أبو عبد الله محمد بن قاسم جسوس، أخذ عن أعلام منهم: عمُّه عبد السلام جسوس، وأبو عبد الله المنساوي، ومحمد بن عبد القادر القاسي، وولده الطَّيِّب القاسي، والعربي بردلة، وابن زكري، وأبو عبد الله القسنطيني. وأخذ عنه الشيخ التَّاودي، والحاتك، وغيرهما. له تأليف جليلة منها: شرح مختصر خليل في تسعة أسفار، وشرح الرِّسالة في أربعة أسفار، وشرحان على الحكم العطائية، وشرح على توحيد المرشد الفقيه، وشرح حافل على الثَّعالي للرمذي ... إلخ. مولده سنة 1089 هـ، ووفاته سنة 1182 هـ. الشجرة 338 رقم 1421.

والحمد لله عن دائرة الفقه، ولا دائرة الحديث، ولم نخلط والفضل لله موضوعاً بموضوع، ولا حديثاً بحديث، فليت شعري من الذي سمع به الأستاذ الفاضل يؤيد الإنسلاخ عن الأربعة المجتهدين، والتنطع بإحياء مذاهب الصحابة المتقدمين، حتى أخذ (....) (1) في حبال نقصه، ويحلب بخيله ورجله، ولعل الشيخ أراد أن يجانس بين طريقي كلامه في الخروج عن الموضوع. إ - هـ.

خاتمة

كنت لما رفعتُ القلم، عزمْتُ على جعل خاتمة هذه الرسالة، أنبئة فيها الشيخ الفاضل على بعض البدع التي يحضرها مع غيره، وبعض البدع التي ينطوي هو عليها في نفسه، لأكون قد كافأته على خيريه، وكلفت له من جنس إحسانه وبره، ثم لما وصلتُ إلى هنا خشيتُ أن يحملني الشيخ في ذلك على محمل غير جميل، فيتفاقم إذ ذاك بيني وبينه القول والقيْل، فأعرضتُ عن ذلك (.....)⁽¹⁾ وانتظرتُ منه ما يكون من بعد.

والله يلهمنا وإياه الرشْد، ويوفّقنا وإياه إلى سواء القصد، آمين. إ - هـ.

تمت بحمد الله وحسن عونه

بإملاء مؤلفه

يوم الخميس 4 جمادى سنة 1336 هـ 1917 م.

مصادر ومراجع التحقيق

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول ﷺ وسننه وآيامه،
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق محمد زهير بن
ناصر الناصر، دار طوق النجاة ط 1 - 1422 هـ.

- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن
الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت، دار الآفاق
الجديدة بيروت.

- سنن أبي داود تصنيف الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث
الأزدي السجستاني، حققه وضبطه نصّه وخرج أحاديثه وعلّق عليه
شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية بيروت لبنان 1430
هـ، 2009 م.

- الجامع الكبير (سنن الترمذي) للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن
سورة الترمذي، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط وجمال
عبد اللطيف، دار الرسالة العالمية سورية ط 1 - 1430 هـ / 2009 م.

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير جلال الدين عبد الرحمن بن
أبي بكر السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.

- الجامع لشعب الإيمان للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين
البيهقي، أشرف على تحقيقه وتخرّيج أحاديثه مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد
الرياض المملكة العربية السعودية ط 1 - 1423 هـ / 2003 م.

- المسند الجامع لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي،
خدمه واعتنى به نبيل بن هاشم بن عبد الله آل باعلوي، دار البشائر
الإسلامية، بيروت لبنان ط 1 - 1434 هـ / 2013 م.

- المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بالحاكم، تحقيق وتقديم ودراسة الدكتور محمود مطرجي، وبهامشه كتاب: تلخيص المستدرك للإمام شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، وكتاب: المستدرك على التلخيص للإمام سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن. ط 1 - 1422 هـ، 2002 م، دار الفكر بيروت لبنان.

- المصنف لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق محمد عوامة.

- المصنّف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام، دار الفكر بيروت لبنان 1428 هـ.

- الشّئائل المحمدية للإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، تعليق وإشراف عزّت عبيد الدّعاس، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط 3 - 1408 هـ / 1988 م.

- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمّى: تحفة الباري لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري المصري الشافعي اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد الرياض المملكة العربية السعودية ط 1 - 1426 هـ / 2005 م.

- شرح النووي على مسلم المسمّى: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ط 1 - 1349 هـ / 1930 م، المطبعة المصرية بالأزهر.

- الفوائد الجلية البهية على الشّئائل المحمدية للشيخ محمد بن قاسم جيسوس، المطبعة الجبالية مصر 1330 هـ.

- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية العلامة احمد بن محمد القسطلاني، تحقيق صالح احمد الشامي، المكتب الإسلامي بيروت ط 2 - 1425 هـ، 2004 م.
- الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيري، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ط 3 د ت.
- شرح العلامة محمد بن احمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق على الرسالة دار الفكر 1402 1982 م.
- المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت، وبيان شناعتها، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري المالكي الفاسي، ضبطه وصححه وخرج آياته وأحاديثه توفيق حمدان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1415 هـ / 1995 م.
- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب، احمد بن يحيى الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1401 هـ / 1981 م.
- تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الثقافة بيروت لبنان.
- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ط 2 - 1402 / 1982 م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة عز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزيري، تحقيق وتعليق خيرى سعيد، المكتبة التوفيقية القاهرة مصر 2003 م.

- الإستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت لبنان 1412 هـ / 1992 م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية محمد بن محمد مخلوف المنستيري، المطبعة السلفية ومكتباتها، القاهرة مصر، 1349 هـ.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المدني المالكي، تحقيق وتعليق محمد الأحمد أبو النور، مكتبة دار التراث القاهرة مصر ط 2 - 1426 هـ / 2005 م.

- كتاب الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطّاع، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن 1360 هـ.

- لسان العرب للإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 1 - 1424 هـ / 2003 م.

- العقد الفريد لابن عبد ربّه لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان ط 1 - 1428 هـ، 2008 م.

- ديوان حسان بن النعمان، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبدا مهنا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 2 - 1414 هـ - 1994 م.

• فتوى في مسألة بيع الحبس
لسنة الإحتياج.





وصف المخطوطة

مصدرها: وثائق الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني رحمه الله.
عدد صفحاتها أربع صفحات، مقياس 17 / 22 سم، في كل صفحة 23 سطراً، كُتِبَتْ بمدادٍ لونه بُنِّي، والخطُ جيّد، والورق المستعمل: ورق الكرايس المدرسية.

الناسخ: عمّنَا الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني، تلميذ المؤلف ابن باديس رحمه الله.

عنوان الرسالة: من وضع العبد الضعيف محقق الرسائل العلمية الباديسية.

نسبة الرسالة للشيخ عبد الحميد بن باديس أمر لا ريب فيه، صدرها ناسخها الشيخ عبد السلام السلطاني بقوله: (هذا جواب عن سؤال فيما يتعلّق ببيع الحبس من المنع والجواز، للعلامة المحقّق، والدّراكة المدقّق، الحبر البحر اللافظ للملتقط كلّ نفيس، شيخنا العلامة عبد الحميد بن محمّد بن باديس، حفظه الله، آمين، آمين).

قمتُ بضبط النصّ وفق القواعد الإملائية الحديثة، وقمتُ بتخريج جميع الأحاديث النبوية الشريفة التي أوردها المؤلف في رسالته، أو أشار إليها، ولم أنقل أقوال أهل العلم في بيان حال رجال أسانيد الأحاديث أو عللها.

واجتهدتُ في عزو أقوال أهل العلم التي وردت في الرسالة إلى مصادرها، وترجمتُ لبعض الأعلام المذكورين في الرسالة، وفي نهاية الرسالة أثبت المصادِر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في تحقيق هذه الرسالة. والله الموفق للصواب وهو وليّ التوفيق.

1

الحزب والحق
وملا ناس على سبيلنا محمد وه (له)
هذه اجواب عن سؤال فيما يتعلق ببيع المجلس من الميع
والجواز للمعذرة الصنف والدراسة المدفوع التبريد
اللازمة لاستيفاء كل نفيس تنبئنا العلامة عبد الحميد
ابن محمد بن باديس حفظه الله . طبع . مطبع
ونصر الجواب مصدرا في نسخة الصايل

كتاب في السيد الجليل الحبيب الامير الموفق ربه في بيع المجلس الشريف
الحزب ابن بكر الصمري في حق الله قلبه بانوار الرضا في مستند ما ليكم ورثته
الله تعالى وبرقائه وبغيره فقد نشرتم بكتابكم ما يدرككم معيته
التي فسر رتبته بما ذكرتم في حقه اخبركم ورجعكم عداكم المعمره
مكتفيا بالحق الله خيرا وكان من مضمونه مسئلة المجلس التي وقع فيها
خلاف بينكم وبين بعض اهل العلم من تفكيك الفاجية وكلية من
الربيع الصغير في بيعكم فما كنتم فيها فتوفقت اول مرة على الافعال
لما رأيت من حرج الموفق وما اكل من الصايل اني اقدت ببيعكم
المعروف فلما يتبع فيها التوفيق وخفتيت ان يذهب قولكم كقول
في واذ بك وما اثار علي حيا فلم يبق انا عندها في شقة نشاغل
شي راجع من نفسي فصادق القامك وجدت الجواب واجبا لثري
وخدمه الامام ~~الشيخ~~ متحمدة فلكم ما فاجدت الى السعيا لكم سروركم
ولكنتم راذا الى البيع في ذلك بعض ما امكنكم كتابكم وكتابكم
بمصر جلاء وخرقت معاد رادته كل مفرد رحتها بكم في ما ففقد
وراحت بالمشكلة من جميع احوالها وقبنت موارف حلالها وفقد
تكللت في يدكم المستقلة من حيث ذاقها واشتد الى البحث مع

ل

المطبعة الأولى من مخطوطة

فتوى في بيع المجلس، نسخة عبد السلام الباشا التي

فَتَوَى فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ الْحُبْسِ لَشِدَّةِ الْاِحْتِياجِ

كُتِبَ إِلَى السَّيِّدِ الْجَلِيلِ الْحَسِبِ الْأَصِيلِ، الثَّقَةِ الْفَقِيهِ، الْحَيِّرِ النَّزِيهِ،
الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْعَمْرَانِي⁽¹⁾، عَمَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِأَنْوَارِ الْمَعَانِي، سَلَامٌ
عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ وَبَعْدُ:

فَقَدْ تَشَرَّفْتُ بِكِتَابِكُمْ مِنْ يَدِ أَخِيكُمْ حَفْظُهُ اللَّهُ، فَسُرِرْتُ بِهِ لَمَّا
ذَكَرَنِي بِهِ مِنْ حَسَنِ أَخْلَاقِكُمْ وَجَمِيلِ آدَابِكُمْ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدِي، فَجَزَاكُمُ
اللَّهُ خَيْرًا.

وَكَانَ مِنْ مَضْمُونِهِ مَسْأَلَةُ الْحُبْسِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ
بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ تِلْكَمُ النَّاحِيَةِ، وَطَلَبْتُمْ مِنَ الْعَبْدِ الْحَقِيرِ أَنْ يُجِيبَكُمْ بِهَا
عِنْدَهُ فِيهَا، فَتَوَقَّعْتُ أَوَّلَ مَرَّةٍ عَنِ الْإِقْدَامِ، لَمَّا رَأَيْتُ مِنْ حَرَجِ الْمَوْقِفِ، وَلَمَّا
أَعْلَمْتُ أَنَّ الْمَسَائِلَ إِذَا تَشَعَّبَ فِيهَا الْخِلَافُ قَلَّمَا يَنْجَحُ فِيهَا التَّوْفِيقُ،
وَخَشِيتُ أَنْ يَذْهَبَ قَوْلِي كَصَرْخَةٍ فِي وَادٍ، بَلْ رَبِّمَا أَثَارَ عَلَيَّ حَرَبًا قَلَمِيَّةً، أَنَا
عَنْهَا فِي شُغْلٍ شَاغِلٍ⁽²⁾.

ثُمَّ رَاجَعْتُ نَفْسِي بِصَادِقِ التَّأَمُّلِ، فَوُجِدْتُ الْجَوَابَ وَاجِبًا شَرْعًا،
وَخِدْمَةً الْعِلْمِ مُتَحَتِّمَةً قِطْعًا، فَبَادَرْتُ إِلَى إِسْعَافِكُمْ بِمَرْغُوبِكُمْ،
فَكُتِبَتْ هَذَا الرَّقِيمُ⁽³⁾ فِي ذَلِكَ، بَعْدَمَا طَالَعْتُ كِتَابَكُمْ وَكُتَابَ

(1) - لم اُعتد لمعرفة ترجمة الشيخ محمد بن أبي بكر العمراني. والظاهر أنه من الأشراف العمرانيين. أضاف
سهيدي عمران القاطنين ببلدتي شُكَّار وجمال - ولاية خنقشلة، ومنهم الشيخ الفقيه القاضي مسموه العمراني
قاضي وادي سوف حوالي الثلاثينيات من القرن الماضي.

(2) - يقصد الإمام ابن باديس حركته التعليمية التي باشرها بعد عودته من الزبالة، والتي دأبت عليها رحمة

خصوصاً من فضلاً فضلاً، وعرفتُ مصادِرَ أدلةٍ كلِّ ومقدارَ صحتها تطبيقاً ونقلاً، وأحطتُ بالمسألة من جميع أطرافها، وتبينتُ مواضع خلافها، وقد تكلمتُ فيه على المسألة من حيث ذاتها، وأشرتُ إلى البحث مع كلِّ لي بعض الفصول، مُعْتَمِداً في ذلك كله على صريح المنقول، وسريح العقول، غيرَ قاصِدٍ عِلْمَ الله نصرةً فريقٍ على آخر، ولا التمرُّب لفلانٍ على فلانٍ.

والله أسأل أن يوفقني وإياكم إلى قول الحق وقبوله مِنِّي اتَّقَنَهُ، حتَّى نكون من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وهذه سورة الفاتحة

رجل اشترى أرضاً عراقيةً من مالِكها، وحازَها عنه حَوْزاً شرعيّاً، واستمرَّت على حوزِهِ زمناً يزيدُ على العشرين سنةً، ثُمَّ قامَ المالكُ بدَعْوَى أنَّها حَيْسٌ له، هل يكونُ الحَوِزُ حَجةً للحائِزِ أم لا، ومع ذلك فالتسبُّبُ الحاملُ للمالكِ على التَّيَمُّعِ هو شِدَّةُ الاحتياجِ كما يَشْهَدُ بذلك الخاصُّ والعامُّ.

[1] - عرفة: الإمام عبد الله بن أبي شبيب قال: «هذا مذهب شعبة ومذاهب كثيرة، لا زناً بقاؤه في ملك مُعْتَمِدٍ، ولو تقدروا أنتم، المذهبين يعني 116/3 قال الإمام الرضا في شرحه لحدود ابن عرفة: الفقهاء بعضهم يجهلون الحَيْسَ وبعضهم يجهلون الحَوِزَ، والوقف عندهم أقوى من التَّحْبِيسِ، وهما في اللغة لفظان مترادفان، يقال وقفته والوقفته، يقال حَيْسٌ بغير وقف، يقال حَوِزٌ بغير وقف، شرح حدود ابن عرفة للإمام الرضا، وتقول الإمام ابن عرفة في مذهبنا: الظاهر من الإمام ابن رشد قوله: معنى لفظ الحَيْسِ والوقف واحد لا يلتزمان في وجه المذهبين يعني 116/3

قال الإمام الشافعي: الحَيْسُ والوقف واحد، وإن كان الثاني أقوى به ابن الحاجب، والأول غالب استعمال أهل المذهب، وهذا ما ذكره ابن عرفة في 116/3 وانظر القاموس للجرجاني 132 - ملية المطبعة سن 1278 - المجلد الرابع 323

وهذا نصّ الجواب عنها:

اتَّفَقَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ عَلَى مَنْعِ بَيْعِ الْعَقَارِ الْمُحْبَسِ، مَا عَدَا أَقْسَامًا
ثَلَاثَةً:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْحَبْسُ الَّذِي اشْتَرَطَ مُحْبِسُهُ الْبَيْعَ لِنَفْسِهِ أَوْ
لِلْمُحْبَسِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِشَرْطِهِ سَوَاءً شَرَطَ فِي الْبَيْعِ الْإِحْتِيَاجَ أَمْ
لَا، لَكِنْ لَا يَجُوزُ شَرَطُ الْبَيْعِ ابْتِدَاءً إِلَّا مَقْرُونًا بِاشْتِرَاطِ الْإِحْتِيَاجِ
إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنَاهُ الْعَدَوِيُّ⁽¹⁾ عِنْدَ قَوْلِ خَلِيلٍ (أَوْ أَنَّ مَنْ
أَحْتَاجَ بَاعَ الْخ)⁽²⁾،

(1) - هو العلامة أبو الحسن علي بن أحمد الصمدي العدوي، أخذ عن أعلام منهم: الشيخ عبد الوهاب
الملوي، وشليبي البرنسي، وسالم النراوي، وعبد الله المقرئ، ومحمد السلموني، والثلاثة أخذوا عن
الخرشي، وإبراهيم الغيومي، ومحمد بن زكري، وإبراهيم شعيب، ومحمد العشماوي، والبلهيدي،
والحفني، وغيرهم. وأخذ عنه أعلام منهم: الشيخ عبادة، والبناني، والقلبي، والجناجي، والدردير،
والبيلي، والسباعي، والدسوقي، والأمير، ويوسف الصفتي، وغيرهم. من مؤلفاته: حاشية على الرزقاني
على العزبة، وحاشية على شرح أبي الحسن على الرسالة، وحاشية على شرح الرزقاني على خليل،
وحاشية على شرح الخرشي على خليل، وحاشيتين على شرح عبد السلام على الجوهرة صغرى
وكبرى، وحاشية على شرح شيخ الإسلام على ألفية العراقي في المصطلح. مولده سنة 1112 هـ، ووفاته
في العاشر من رجب 1189 هـ، الشجرة 341 رقم: 1351.

(2) - النص في مختصر خليل ورد هكذا: أَوْ أَنَّ مَنْ أَحْتَاجَ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ بَاعَ. مختصر خليل 252. قال الإمام
العدوي في شرحه على المختصر: (أَوْ) شَرَطَ، (أَنَّ مَنْ أَحْتَاجَ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ) إِلَى الْبَيْعِ مِنَ الْوَقْفِ، (بَاعَ)
فَيَعْمَلُ بِشَرْطِهِ، وَكَذَا إِنْ شَرَطَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَبْدُ مِنْ إِبْتِاحِ الْحَاجَةِ وَالْحَلْفِ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ يَشْطُرَ الْوَقْفَ أَنَّهُ
يَسْتَقْبَلُ بِلَا يَمِينٍ. 4 / 80. وسئل إمامنا مالك عن رجل جعل داراً له خُتْماً صدقة على أولاده، لا تَبَاعَ، إِلَّا أَنْ
يَحْتَاجُوا إِلَى بَيْعِهَا، واجتمع ملوهم على ذلك، باعوا فاقسموا ثمنها سواء ذكروهم وإناتهم، فهلوكوا جميعاً إلا
رجلاً، فأراد بيعها، أترى ذلك له، وقد احتاج إلى بيعها، قال: نعم. أحكام الوقف بحسب الخطاب، 251.
249 الأودر والزهاديات لابن أبي زيد 23 / 12. التوضيح للشيخ خليل 298 / 7. مواهب اللبيل 248 / 6.
الشامل لإبراهيم 2 / 857.

وقد زاده الدُّسُوقِي⁽¹⁾ توضيحًا فأنظره⁽²⁾ تجده فيما قلناه صريحًا، وهذا القسم لا ينطبق على مسألتنا، فلا حاجة لنا بأكثر مما ذكرناه منه للتنبية عليه.

القسم الثاني: العقارُ الخربُ وهو مثارٌ خلافٍ طویل في المذهبِ أشارَ له خليلٌ بقوله: (لا عقارٌ وإن خرب)⁽³⁾ وابن عاصم⁽⁴⁾ بقوله في التُّحفة:

(1) هو العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدُّسُوقي الأزهري، حفظ القرآن وجوَّده على الشيخ محمد المنير، ولزم أرواس المشايخ: الصَّعِيدِي، والدُّرْدِير، وأحمد الجناحي، وحسن الجبرتي، ومحمد بن إسماعيل الفَرَاوِي، أخذ عنه أعلام منهم: أحمد الصَّوَّاي، وعبد الله الصَّعِيدِي، وحسن العقَّار، وغيرهم. ترك المؤلفات نافلة منها: حاشيته المشهورة على شرح الدُّرْدِير على المختصر، وحاشية على مفسر السُّنَد، وحاشية على شرح الجلال المحلي على البردة، وحاشية على كبرى السنوسي... إلخ، توفي في ربيع الثاني سنة 1230 هـ. الشجرة 361 رقم: 1445.

(2) - قال الإمام الدُّسُوقي في حاشيته على شرح الشيخ العدوي: قوله: (أو أنَّ من احتاج): إعلم أنَّ الاحتياج شرط ليجوز اشتراط البيع لا لصحة اشتراطه، إذ يصحُّ شرط البيع بدون قيد الاحتياج، وإنَّ كان لا يجوز ابتداءه، والماصل أنه لو شرط أن للمحسَّن عليه أن يبيع نصيبه من الوقف ولو من غير حاجة فلا يجوز، وإنَّ كان يعمل بالشرط بعد الوقوع، فالاحتياج ليس شرطًا في صحة شرط البيع، بل في جواز اشتراطه وجواز البيع، قوله: (وكذا إنَّ شرطَ ذلك لنفسه) حاشية الدُّسُوقي: 80 / 4 وانظر الشامل للبهرام 857 / 2.

(3) - قال الإمام الشافعي في الأمية: باب في بيع الحُسِّ إذا انقطعت منفعتة: وإذا انقطعت منفعة الحُسِّ، وعاد بقائه ضرًا جاز بيعه، واختلف إذا لم يكن ضرًا ولا رجا لمنفعته، فأجاز ابن القاسم وبيعة البيع ومنعه غيره 3436 / 7. وقال مالك في كتابه: محمد: لا تباع الدُّور والأرضين، وإنَّ خربت وصارت عرصه. وقد كان البيع أملاً: ن - م - ن - ن.

(4) - هو الإمام العلامة أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم الفَرْنَاطِي، أخذ عن أعلام منهم: أبو إسحاق الشافعي، أبو عبد الله القضاة، وأبو عبد الله الشريف الألمساني، وأبو إسحاق بن الحاج، وابن علاق، وخلاؤه أبو بكر ومحمد ولدا أبي القاسم بن جزى، وابن لب، وغيرهم، وأخذ عن ولده القاضي أبو يحيى وغيره. من المؤلفات: تحفة الحَقَّام، وقع عليها القبول واعتمدها القضاة، وله أرجوزة في الأصول، واختصار الوافقات... إلخ. مولده سنة 760 هـ، ووفاته سنة 829 هـ. الشجرة 247 رقم: 891.

(وَعَبَّرَ أَصْلَ عَادِمِ النَّفْعِ صُرْفَ الْبَيْتِ) ⁽¹⁾ وَأَطَالَ عَلَيْهِ التَّسْلُوِي ⁽²⁾ هُنَاكَ،
وَجَلَبَ كَلَامَ الْمَكْنَاسِي ⁽³⁾، وَابْنَ الْفَخَّارِ ⁽⁴⁾ وَنَظَّمَ الْعَمَلِ ⁽⁵⁾، وَزَادَهُ بَيِّنَاتًا فِي أَوَّلِ

(1) قال ابن عاصم في التحفة:

وَعَبَّرَ أَصْلَ عَادِمِ النَّفْعِ صُرْفَ تَمَثُّلُهُ فِي مِثْلِهِ ثُمَّ وَقَفَ

انظر البهجة في شرح التحفة لأبي الحسن علي التَّسْلُوي 391 / 2.

(2) - هو الإمام أبو الحسن علي بن عبد السلام التَّسْلُوي، المدعو مديدش، أخذ عن الشيخ محمد بن إبراهيم وهو عمده، والشيخ حمدون بن الحاج، وغيرهما، من تآليفه: شرح تحفة ابن عاصم انتفع به العلماء، وحاشية على شرح الشيخ الثَّوَدِي على لامية الرُّقَاق، وشرح الضَّامِل في عُدَّة أسفار، وجمع فتاوى شيخه وضَّعها إلى فتاويه في عُدَّة أسفار، بعث له الأمير عبد القادر الجزائري بأسئلة في شأن الخطب الذي حلَّ بالجزائر، فأجابها، والكتاب مطبوع مشهور. توفي سنة 1258 هـ. الشَّجَرَة 397 رقم: 1586.

(3) - أبو الإمام العلامة الفقيه عبد الله محمد بن أحمد بن غازي المكناسي، أخذ من أشته منهم: أبو زيد الكاواني، والإمام القوري، وأبو عبد الله السَّراج، والورياجلي، وأبو العباس الحَبَّال، وابن مرزوق الكفيف وأجازه إجازة عامة، وأخذ عنه مَنْ لَا يَعُدُّ كَثْرَةً مِنْهُمْ: أبو العباس الصَّغِير، وأحمد الدَّقُون، وعلي بن هارون، وعبد الواحد الونشريسي، وعبد الرحمن بن أحمد القصري، واليسهيتي وغيرهم، من تآليفه: تقييد على البخاري، وشفاء الغليل في حلِّ مُقْتَل خَلِيل، وتكميل التَّقييد وتحليل التَّعْيِيد، وحلُّ مشكلات ابن عرفة وحاشية على الألفية، وتقريبات على الشَّاطِبِيَّة، والرُّوْحُ الْهَيْتُون في أخبار مكناسة الزُّيْتُون. ونظم مشكلات الرِّسَالَة، ونظم الدُّرَر في طرق نافع العشر. مولده سنة 841 هـ، ووفاته سنة 919 هـ. الشَّجَرَة 276 رقم: 1029.

(4) - هو العلامة أبو عبد الله محمد بن يوسف بن الفَخَّار القرطبي، رَوَى عَنْ أَبِي عَيْسَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِي، وَابْنَ عَوْنِ اللَّهِ، وَابْنَ جَعْفَرِ التَّمِيمِي، وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْبَاجِي، حَجَّ وَجَاوَزَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَكَانَ يَحْفَظُ الْمَدُونَةَ وَالنُّوَادِرَ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَيُورِدُهَا مِنْ صَنْعِهِ، لَهُ اخْتِصَارُ التَّوَادِرِ، وَاخْتِصَارُ الْمَبْسُوطِ لِلْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ، تَوَفَّى سَنَةَ 419 هـ. الشَّجَرَة 112 رقم: 301.

(5) - ناظم العمل هو الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، أخذ عن أعلام مذهب: والده، وعمه أحمد، والشيخ محمد بن أحمد بن أبي المحاسن الفاسي، وأحمد الزُّمُورِي، والشَّريف البوعناني، والقاضي ابن مودة، وميارة الكبير وغيرهم، وأجازه أعلام من المشرق والمغرب من تآليفه: نظم العمل الفاسي وشرحها، والمُلَاعِ الْمَشْرِقِي فِي الْمُنَاقِ، وَالْفُطْلُ الْمُنَاقِي فِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي، وَالْأَقْنُوم فِي مَبَادِي الْعُلُومِ الشَّمَلِ عَلَى مِائَةِ وَائِثِي عَشْرَ عِلْمًا، وَتَأْلَفَهُ زَيْدٌ عَلَى الْمَدِينَةِ وَالْمَعِينِ تَأْلَفًا، مَوْلَاهُ سَنَةَ 1040 هـ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ

تَنْبِيهِهِ، وَلَيْسَتْ مَسْأَلَتَنَا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، إِذْ الْبَيْعُ وَقَعَ فِيهَا لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ لَا لِلْخَرَابِ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا لِلتَّطْوِيلِ فِيهِ.

القسم الثالث: العقار الذي احتاج إلى بيعه المحبس عليه حاجة شديدة، حتى خاف على نفسه الهلاك لِمَجَاعَةٍ وَنَحْوِهَا، وهذا هو القسم الذي تدرج تحته مسألتنا، فلنجعله موضع البحث.

فَاعْلَمْ أَنَّ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ وَإِطْلَاقَاتِ الْمُصَنِّفِينَ تَقْتَضِي مَنَعَ بَيْعِهِ، وَقُوفًا مَعَ لَفْظِ الْمُحْبَسِ، وَلِبَنَافَاتِ الْبَيْعِ لِلْحَبْسِ، الَّذِي الْأَصْلُ فِيهِ التَّأْيِيدُ^(١)، وَأَقْتَى بِهَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَعَلَيْهِ نَاطِمُ الْعَمَلِ^(٢).

والمقصود بالعمل: ما جرى به العمل، أو ما عليه العمل، ويطلق عليه البعض الماجريات: هو إقناء المفتي أو حكم القاضي بقول ضعيف في المذهب - في مقابل القول المشهور، أو القول الراجح في المذهب -، لضرورة شرعية، أو مصلحة معتبرة شرعاً، أو عرفاً جرى عليه الناس، لا يصادم نصوص الشرع. وما جرى به العمل نوعان: عمل مُطْلَق: وهو عمل غير مختص ببلدة من البلدان أو مصر من الأمصار. ومن الصلقات في هذا الباب نظم معتمد الأحكام في مسائل الأحكام للشيخ محمد بن أبي القاسم السجلماسي، ونيل الأمل فيما جرى به بين المالكية العمل، لأبي العباس أحمد بن عمر بن أبي العافية الشهير بابن القاضي. والنوع الثاني: ما جرى به العمل في بلدة من البلدان دون غيرها، كعمل أهل بلدة فاس، وممن صنف في هذا الباب: نظم العمل الفاسي لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد القادر القاسي. وشرحنا النظم وغيره من العلماء. إلا أن بعض العلماء اعتقدوا على بعض المسائل التي جرى بها العمل. أنظر: العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهوما لدى علماء المغرب، للدكتور عمر الجيدي. نظرية الأخذ بما جرى به العمل في المغرب في إطار المذهب المالكي لعبد السلام العسوي. ما جرى به العمل نموذج من توافق القضائي الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري. فتة العمل وجريانه بالمغرب بين الأمس واليوم الأستاذ أحمد بوهان.

(١) - قال ابن الحاجب في مختصره القرعي: (وَلَفْظٌ وَقَفْتُ يُفِيدُ التَّأْيِيدَ). قال شارحه سوي خليل في توضيحه: الذي حكاه عبد الوهاب وغيره من العرفيين أن لفظ الوقف يفيد التأيد بالإتفاق التوضيح 7 / 203. الشامل ليهوام 2 / 853.

(٢) - يقصد الشيخ ابن باديس قول ناطم العمل القاضي

وَنَقَلَ ابْنُ رَحَّالٍ ⁽¹⁾ عَنِ اللَّخْمِيِّ ⁽²⁾ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ ⁽³⁾ الْقَوْلَ بِجَوَازِ
الْبَيْعِ إِذَا خِيفَ الْمَوْتُ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ اللَّخْمِيُّ بِأَنَّ الْمُحْبَسَ لَوْ حَضَرَ
لَكَانَ إَحْيَاءُ النَّفْسِ عِنْدَهُ أَوْلَى ⁽⁴⁾.

(1) هو الإمام أبو علي الحسن بن رَحَّالِ المعداني، أخذ عن الشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي،
والقاضي ابن سودة، والنجاصي، واليوسي، وغيرهم. وأخذ عنه القادلي، وابن عبد الصَّادِقِ
وغيرهم. له شرحٌ حافلٌ على مختصر خليل من التُّكَّاحِ، في سِتَّةِ أَصْفَارٍ كَادَ أَنْ يَحْتَوِيَ عَلَى جَمِيعِ
نُصُوصِ الْمَذْهَبِ، وَلَهُ حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ مِيزَانِ عَلَى التُّحْفَةِ، وَابْتِصَارِ شَرْحِ الْأَجْهَوِيِّ عَلَى خَلِيلِ،
وَرَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ عَنْ شَرِكَةِ الْخَمَّاسِ، وَالْإِرْقَاقِ فِي مَسَائِلِ الْإِسْتِحْقَاقِ إلخ. تَوَفَّى سَنَةَ 1140 هـ.
الشَّجَرَةُ 334 رَقْم: 1313.

(2) هو الإمام الحجة أبو الحسن علي بن محمد الرُّبَيْعِي، المعروف بِاللَّخْمِيِّ الْقَيْرَوَانِي، الْإِمَامُ الْحَافِظُ
رئيس القضاة في وقته، أَخَذَ عَنْ ابْنِ مَحْرُزٍ، وَالسِّيُورِيِّ، وَالتُّونِسِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْإِمَامُ
الْمَازَرِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ ابْنُ التُّحَوِيِّ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ الصَّفَّاقِيُّ وَغَيْرُهُمْ، لَهُ تَعْلِيقٌ عَلَى الْمَدُونَةِ سَفَاهُ:
التَّبَصُّرَةُ، مَشْهُورَةٌ، مُعْتَمَدَةٌ فِي الْمَذْهَبِ. تَوَفَّى سَنَةَ 478 هـ. الدِّيَابِجُ الْمَذْهَبُ 2 / 82. الشَّجَرَةُ 117
رَقْم 326.

(3) هو الشيخ أبو محمد عبد الحميد بن محمد القيرواني المعروف بابن الصَّانِعِ، أَدْرَكَ أَبَا بَكْرَ بْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبَا عِمْرَانَ الْفَاسِيَّ، وَتَلَقَّى بِأَبِي حَفْصِ الْعِطَّارِ، وَابْنَ مَحْرُزٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ
التُّونِسِيِّ، وَأَبِي الطَّيِّبِ الْكَنْدِيِّ، وَالسِّيُورِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْمَازَرِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ
الْمَوْفِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ، وَغَيْرُهُمْ، لَهُ تَعْلِيقٌ مَبِيدٌ عَلَى الْمَدُونَةِ مَشْهُورٌ، كَمُلَ فِيهِ الْكُتُبُ
الَّتِي بَقِيَتْ عَلَى التُّونِسِيِّ، وَأَصْحَابِهِ يَفْضَلُونَهُ عَلَى اللَّخْمِيِّ، تَوَلَّى الْإِفْتَاءَ بِالْمَهْدِيَةِ زَمَنَ الْمَعْرُ
بْنِ بَادِيسَ، وَلَمَّا ثَارَ أَهْلُ سُوسَةَ عَلَى تَعْيِينِ بَنِ الْمَعْرُ، قَبِضَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ صَاحِبُ
الْتَّرْجِمَةِ، وَضَرَبَ عَلَيْهِ غَرَامَةً فَاحْشَةً بَاغَ بِسَبِّهَا الشَّيْخَ عَبْدَ الْحَمِيدِ كَذَّبَهُ،
وَانْقَبَضَ عَلَى الْفَتْوَى، ثُمَّ رَجَعَ لِحَالَتِهِ وَأَفْتَى وَدَرَّسَ، وَحَصَلَ التَّفَنُّعُ بِهِ إِلَى أَنْ تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ
سَنَةَ 486 هـ. الشَّجَرَةُ 117 رَقْم 327.

(4) قَالَ الْإِمَامُ التُّسُولِيُّ: وَتَأَمَّلْ مَا قَالَهُ الْفَقِيهُ الصَّدِيقِيُّ وَأَبُو زَيْدٍ الْفَاسِيَّ مَعَ نَقْلِ ابْنِ رَحَّالٍ جَوَازَ الْبَيْعِ عَنْ
اللَّخْمِيِّ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ وَنُصَّتْ: وَمَنْ حَبَسَ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَخِيفَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ لِمَثَلٍ مَجَاعَةٍ، فَإِنَّ الْحَبْسَ يَبَاحٌ
وَيَنْفَقُ عَلَى الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ، قَالَ اللَّخْمِيُّ وَعَبْدُ الْحَمِيدِ. وَعَلَّلَ اللَّخْمِيُّ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُحْبَسَ لَوْ حَضَرَ لَكَانَ إَحْيَاءُ
النَّفْسِ عِنْدَهُ أَوْلَى. — هـ. بِاخْتِصَارٍ. وَلَعَلَّ فِتْوَى الْبَرْقِيِّ حَدِيثٌ لَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ الْهَلَاكُ إِنْ لَمْ يَبْعَ. —
هـ. كَلَامُ ابْنِ رَحَّالٍ بِاخْتِصَارٍ. انْظُرِ الْبَهْجَةَ 2 / 390.

وَأَفْتَى أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ مُحْسُودٍ ⁽¹⁾ بِمِثْلِ قَوْلَيْهِمَا ⁽²⁾ إِذَا خِيفَ الْهَلَاكُ مِنَ الْجُوعِ، وَأَيْدِ فِتْوَاهُ التَّسْلُويِّ فَاظْطَرُّهُ ⁽³⁾.

وَبِمَا ذَكَرَ عَلِيمٌ أَنَّ ابْنَ مُحْسُودٍ ⁽⁴⁾ لَهُ سَلَفٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمُؤَيِّدٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَلَا الْيَقَاتَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ ⁽⁵⁾ مَا مَعْنَاهُ: أَنَّ قَوْلَ ابْنِ مُحْسُودٍ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.

(1) - الشيخ القاضي أبو الحسن علي بن محسود لم نعتز على من ترجم له، وذكره الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس قال: وقد بحثتُ نهاية البحث عن ترجمة له فلم أجدها، قال: وضح صاحب الترجمة رحمه الله بباب الثرب، الذي يخرج منه لسوق التوابرين يسار الخارج منه، وهو مزار متبرك به، 1 / 270 رقم: 137. ونقل الإمام الونشريسي وغيره في المعيار بعض فتاوى الشيخ القاضي علي بن محسود رحمه الله.

(2) - أي الإمام اللحفي والشيخ عبد الحميد بن الصائغ القيرواني رحمهما الله.

(3) - نقل أبو الحسن التَّسْلُويُّ فتاوى القاضي أبي الحسن علي بن محسود بجواز بيع الحبس لخوف الهلاك بالجوع ونحوه. قال: وظاهره كان الحبس غاية معيَّنًا محصورًا أم لا، قال: واستشكل فتواه هذه أبو زيد سيدي عبد الرحمن القاضي قائلا: لا أعرف مستقدا بهذه الفتوى ولعلها اجتهد. قال التَّسْلُوي: نعم مستندها في الجملة المصالح المرسلة، وارتكاب أظف الشررين. قال القاضي: والحاصل أَنَّ تلك الفتوى مما تنفجر بالمعنى فيما استثنوه من بيع الوقف لتوسيع المسجد ونحوه. - هـ باختصار. أنظر البيهجة في شرح النُّحفة 2 / 389، 390.

(4) نقل العلامة الونشريسي في معياره فتاوى الشيخ علي بن محسود قال: وسئل القاضي أبو الحسن سيدي علي ابن محسود رحمه الله، عن أرض المساكين المحبسة عليهم، هل يجوز بيعها في مثل هذه السنة، لعيشهم لئلا تزل من الخصاصة والحاجة بالمساكين أم لا، فأجاب: ببيع أرض المساكين في مثل هذه السنة لعيشهم وحياة أنفسهم، أفضل عند الله من بقاء الأرض بعد هلاكهم. وقد أمرت ببيع كثير منها في مثل هذه السنة. المعيار 7 / 332. ونقل فتوى الشيخ القاضي أبي الحسن علي محسود قاضي فاس فقهاء أعلام منهم: الونشريسي 914 هـ في المعيار والظاهر أنه أقرها. والشيخ التَّسْلُوي 1258 هـ، في شرح النُّحفة وأقرها قائلا: فهذا كله يؤيد فتوى ابن محسود وبرجحتها، ويدل على أنها أولى بالإتباع والعمل. النُّحفة 2 / 390. وأبو زكريا يحيى بن موسى المازوني 883 هـ، في النُّزْر المكنونة ولم يعقب عليها 4 / 267. ونقل المازوني فتوى الشيخ الفقيه الصديقي قال: ثم أنه رجع عن ذلك إلى إبطال بيع الحبس المؤبد. 4 / 270. والشيخ المهدي الوزاني 1342 هـ، في النُّزول الكبرى 8 / 422. ونقلها أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الحسني العلوي 1127 هـ، في نولته 2 / 346. ونقلها الشيخ محمد بن أبي القاسم السُّجلماسي 1214 هـ، في شرحه لنظم العمل، مخلوط لوحة رقم 24، وأورد كلام الفقيه الصديقي عن فتوى ابن محسود.

(5) - هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد جليل الشَّرايفي الدَّار، المصري الغراري، شيخ المالكية بمصر ومفتيها في زمانه، أخذ عن الشيخ الأمام الصغير وأجازاه، والشيخ مصطفى البولاق، ومصطفى السُّلَوماني، والشيخ

وَمَبْنَى نَظَرِ الْمُجِيزِينَ عَلَى مُرَاعَاةِ الْأَهَمِّ عِنْدَ الْوَاقِفِ، وَلَوْ لَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ لَفْظُهُ^(١)، عَمَلًا بِالصَّالِحِ الْمُرْسَلَةِ^(٢) الَّتِي انْبَنَتْ عَلَيْهَا قُرُوعٌ كَثِيرَةٌ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ.

وَحَيْثُ ثَبَتَ الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ فِي الْمَذْهَبِ، وَبَانَ وَجْهُهُ مِنَ النَّظَرِ فَلَا يَضُرُّ رُجُوعُ ابْنِ مُحْسُودٍ عَنْ فَتْوَاهُ، إِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ عَلِيُّش^(٣).

يوسف الصاوي، وتخرج به أعلام من الأزهري الشريف. له تأليف نافعة منها: شرح مختصر خليل وحاشية عليه، وشرح مجموع الأهر وحاشية عليه، وحاشية على شرح المجموع للأميز، وحاشية على أقرب المسالك، وحاشية على كبرى السنوسي، وفتاوى سماها: فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك. امتحن بالسجن لما احتل الإنجليز مصر، ومات إثر ذلك سنة 1299 هـ. الشجرة 335 رقم: 1543.

(١) - برأى القصد في الحبس لا اللفظ: ونظم ذلك أبو زيد في عملياته. فقال:

وَرُوعِي الْمَقْصُودُ فِي الْأَجْبَاسِ لَا الْلفْظُ فِي عَمَلِ أَهْلِ فَاسِ

(٢) - المصالح المرسلة: هي مصالح لم يرد نص عن الشارع يأمر بجليلها، أو نص ينهي عنها، وإنما سكنت الشارع عنها، وإنهاء المصالح جلب للنافع ودفع المضار، وجلب المصالح ودرء المفسد. وقد أخذ بها علماء المالكية، وبسط الإمام أبو إسحاق الشاطبي الكلام عنها في كتابيه الاعتصام والمواقفات، وذكر أمثلة كثيرة عليها منها: جمع المصحف وكتابه على عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وحرق عثمان للمصاحف وجمع الناس على مصحف واحد، واتفاق الصحابة على حد شارب الخمر، وقتل الجماعة بالواحد، والعقوبة بأخذ المال وفيه، وتدوين النواوين على عهد عمر رضي الله عنه إلخ. قال الشيخ محمد يحيى الولاتي في تلغمه إيهال السالك في أصول الإمام مالك:

وَبِالصَّالِحِ عَنِيتُ الْمُرْسَلَةَ لَهُ احتِجَاجُ حَفَظَتِهِ النَّقْلَةَ

للإمام من المصالح المرسلة وأحكامها انظر: الاعتصام للشاطبي والمواقفات له، ومقاصد الشريعة الإسلامية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور.

(٣) - قال الشيخ عليش في فتاويه: وفتوى ابن محسود لم يوافق عليها أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين، ولما ظهر له بطلانها رجع عنها، كما نقله شارح العمليّات ونصّه: في شرح قول الناظم

يَرْجِعُ الْمُحْسِدُ عَلَى الْمُسْكِينِ لَمْ يَقَعْ عِنْدَ الْحَاجَةِ عِنْدَ مَنْ حَكَمَ

ثم قال: وقآن الناظم قصد بهذا البيت التذكير على أن فتوى الشيخ ابن محسود بجواز البيع لذلك لم يجر بها عمل، وإن كان صاحب المعيار اقتصر على نقلها مسلمة، فقد قيل إن ابن محسود رجع عنها، فتح العلي

فَالْقَوْلَانِ بِمَنْعِ الْبَيْعِ وَجَوَازِهِ ثَابِتَانِ فِي الْمَذْهَبِ، مُتَعَارِضَانِ كَمَا تَرَى، وَلِكُلِّ وَجْهٍ مِنَ النَّظَرِ، وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ مِنْهُمَا لِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ بِهِ كَمَا تَقْتَضِيهِ إِطْلَاقَاتُهُمْ، فَهُوَ الَّذِي تَحِبُّ بِهِ الْفَتَوَى وَالْحُكْمُ، لَكِنَّ الْقَوْلَ الثَّانِي إِذَا جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ فِي قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ، لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ يُقَدَّمُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَوْ كَانَ ضَعِيفًا، وَذَلِكَ لِدَفْعِ ضَرَرِ التَّشْوِيشِ، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ الْمَضَارِّ، وَهَذَا أَصْلُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ، فَلَا يُعْوَلُ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ رَدِّ الْبَيْعِ وَلَوْ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ، وَإِنَّمَا قَالَ عَلِيٌّ هَذَا لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ لَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا مِنْ ابْنِ مُحْسُوْدٍ⁽¹⁾، وَهُوَ يَعْتَقِدُ رُجُوعَهُ عَنْ رَأْيِهِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِمَا تَقَدَّمَ لَنَا مَعَهُ مِنَ الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ.

وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّ الْبَيْعَ الْوَاقِعَ فِي السُّؤَالِ إِذَا كَانَ وَقَعَ لِحُوفٍ هَلَاكِ مُحَقِّقٍ أَوْ كَالْمُحَقَّقِ، وَكَانَ عَمَلُ النَّاسِ جَارِيًا بِالْبَيْعِ فِي مِثْلِهِ، فَهُوَ بَيْعٌ وَالْحُوزُ بَعْدَهُ كَذَلِكَ، وَلَا كَلَامَ لِلْبَائِعِ، وَلَا فَلَ، وَلَا بُدَّ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَحَقُّقِ الْهَلَاكِ أَوْ كَوْنِهِ كَالْمُحَقَّقِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى عِبَارَاتِهِمُ السَّابِقَةِ، وَهُوَ صَرِيحٌ تَعْلِيلِ اللَّخْمِيِّ كَمَا رَأَيْتَ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَحَقُّقِ جَرَيَانِ الْعَمَلِ بَيْنَ النَّاسِ، إِذْ هُوَ الْمُسْتَنَدُّ فِي الْعَمَلِ بِمُقَابِلِ الْمَشْهُورِ.

فَانْظُرُوا أَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فِي تَطْيِيقِ الْحُكْمِ عَلَى عَيْنِ النَّازِلَةِ، إِنْ وَجِدْتُمْ فِيهَا قُبُودَهُ، وَذَلِكَ هُوَ تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ⁽²⁾، وَالْإِجْتِهَادُ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ إِلَى قِيَامِ

(1) - وقد تقدم أن الإمام ابن باديس أثبت أن فتوى الشيخ القاضي علي بن محسود لها سلف من المتقدمين ومؤيد من المتأخرين.

(2) - قال الإمام القرطبي: ... وأما تحقيق المناط: فهو تحقيق العلة المتفق عليها في الفروع. للزبيدي النظر: شرح الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الوزيلاني المشهور بابن حلولو القيرواني على تنقيح الفصول في الأصول للإمام شهاب الدين القرطبي 337 المطبعة التونسية 1328 / 1912 م. وانظر المؤلفات للإمام الشافعي 4 / 89، 90 ملق عليه عبد الله دراز، دار المعرفة بيروت د - هـ.

السَّاعَةِ، كَمَا قَالَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِرِيُّ فِي مُوَافَقَاتِهِ، وَهَذَا مُتَّاتٍ لَكُمْ دُونِي،
لِحُضُورِكُمْ وَعَيْيَتِي، وَالشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَاهُ الْغَائِبُ.

هَذَا مَا فَتَحَ اللَّهُ بِهِ فِي تَحْرِيرِ هَذَا الْجَوَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ الْمُؤَفَّقُ
لِلصَّوَابِ. ا - هـ.

كتبه عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني^(١).

مصادر ومراجع التحقيق

- شرح الشيخ أحمد بن عبد الرحمن اليزليتي الشهير بابن حلولو القيرواني على تنقيح الفصول في الأصول للإمام شهاب الدين القرافي. المطبعة التونسية 1328 / 1912 م.
- الموافقات للإمام أبي إسحاق الشاطبي، علّق عليه عبد الله دراز، دار المعرفة بيروت د-ت.
- المختصر الفقهي لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، صحّحه ونقّحه وعلّق هوامشه الدكتور حافظ عبد الرحمن محمد خير، ط 1 / 1435 هـ / 2014 م. الفاروق دبي الإمارات العربية المتحدة.
- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام، أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، المعروف بالبرزلي، تقديم وتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 2002 م.
- أحكام الأوقاف، مصطفى أحمد الزرقا. دار عمار عمان الأردن 1998 م.
- التعريفات للإمام الجرجاني المطبعة الرسمية التونسية 1971 م.
- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي شركة القدس للتجارة القاهرة 2008 م.
- مختصر العلامة خليل تأليف الفقيه المحقق الشيخ خليل بن إسحاق المالكي، أشرف على تصحيحه والتعليق عليه الشيخ أحمد نصر، دار الشهاب باتنة الجزائر.
- حاشية العلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي على شرح الشيخ أبي البركات أحمد الدردير على متن سيدي الشيخ خليل، المطبعة الميمنية بمصر

- التَّبصرة لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد اللَّخمي دراسة وتحقيق الدُّكتور احمد عبد الكريم نجيب إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة قطر دار ابن حزم ط 1 - 1433 هـ - 2012 م بيروت لبنان.

- البهجة في شرح التُّحفة لأبي الحسن علي بن عبد السَّلام التَّسولي، ضبطه وصحَّحه مُحَمَّد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلميَّة، بيروت لبنان ط 1 - 1418 هـ / 1998 م.

- الشَّامل تاج الدين أبي البقاء بهرام بن عبد الله الدَّيمري المالكي تحقيق احمد عبد الكريم نجيب، المكتبة التوفيقية القاهرة مصر ط 1 - 1433 هـ / 2012 م.

- شجرة النُّور الزَّكية في طبقات المالكية مُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف المنستيري، المطبعة السَّلفية ومكتباتها، القاهرة مصر، 1349 هـ.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن اقبر من العلماء والصُّلحاء بمدينة فاس للشَّيخ مُحَمَّد بن جعفر بن إدريس الكتَّاني تحقيق حمزة بن مُحَمَّد الطَّيِّب الكتَّاني و مُحَمَّد حمزة بن علي الكتَّاني ط 2 دار الأمان الرِّباط المغرب 1435 هـ / 2014 م.

- المعيار المُعرب والجامع المُعرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب، احمد بن يحيى الونشريسي، خرَّجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدُّكتور مُحَمَّد حجَّي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1981 م.

- الدُّرر المكنونة في نوازل مازونة أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي المازوني، تحقيق مختار حسَّاني، دار الكتاب العربي الجزائر 2009 م.

- فتح العليِّ المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، ابي عبد الله محمد بن احمد عليش دار الفكر للطباعة والنشر.

- التّوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقُرَى
المسماة: المعيار الجديد الجامع المغرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب
لأبي عيسى المهدي الوزاني، تحقيق محمّد السيّد عثمان، دار الكتب العلميّة،
بيروت لبنان 2014 م.

- أحكام الوقف للإمام يحيى بن محمد بن محمد الخطاب المالكي، اعداد
عبد القادر رباجي دار ابن حزم بيروت لبنان 1430 هـ / 2009 م.

- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق
الجندي المالكي، ضبطه وصححه الدكتور احمد بن عبد الكريم نجيب،
منشورات مركز نجيبويه 1429 هـ / 2008 م.

- مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، لأبي عبد الله محمد بن
محمد بن عبد الرحمن المالكي المغربي الشهير بالخطاب، بتعليق: الشيخ محمد
يحيى بن محمد الأمين اليعقوبي الشنقيطي، دار الرضوان نواكشوط موريتانيا
1331 هـ / 2010 م.



الفهرس

5	الإهداء.....
7	مقدمة.....
	مُجلّة من الأحاديث الصّحيحة الثّابتة في خروج الإمام المهدي
11	آخر الزّمان.....
31	التّأفين لمنكر التّأيين.....
75	فتوى في بيع الحبّس لشدة الاحتياج.....



ثَلَاثُ رَسَائِلَ نَادِرَةٍ

لِلإِمَامِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهَادِيسَ

• جُمْلَةٌ مِنَ الْأَعَادِيكِ
الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ فِي خُرُوجِ
الْإِمَامِ الْمُهَدِيِّ الْمُنْتَظَرِ آخِرَ
الزَّمَانِ.

• التَّأْيِينَ لِنُكْرِ التَّأْيِينَ.

• فَتْوَى فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ الْخُبْسِ
لِسِدَّةِ الْأَفْئِيَامِ.

ISBN 994704469-6



9 789947 044698